

مجلس الأمة

العدد: 3 - أوت 1999

مجلة دورية يصدرها مجلس الأمة

المحتوى

- 3 عرض
- 6 خطاب رئيس الجمهورية بعد استلام مهامه
- 20 الجلسات العامة
- 36 المصادقة على قانون استعادة الوئام المدني
- 43 أشغال اللجان الدائمة
- 46 أشغال اللجنة المتساوية الأعضاء
- 48 استقبالات رئيس مجلس الأمة
- 56 استقبالات اللجان الدائمة
- 57 هيئة التنسيق
- 60 جولة الرئيس إلى البلدان الإفريقية
- 61 وفود برلمانية إلى الخارج
- 64 ندوة المدن الإفريقية
- 66 رئيس مجلس الأمة يتولى وسام مصف الإستحقاق برتبة أثير
- 68 «أبواب مفتوحة» على مجلس الأمة
- 71 زيارة السيدة جوليا بيرك إلى الجزائر
- 74 محاضرات
- 78 اصدارات



عرض

إنّ الكثافة الفريدة للأحداث السياسية الوطنية خلال السداسي الأول من سنة 1999، والنقاش الواسع والشديد التي أثارته في جميع أنحاء البلاد، انعسكت على المؤسسات التشريعية وأثرت جوهريا على السير العادي لأشغال مجلس الأمة. لقد عبئت الانتخابات الرئاسية بتاريخ 15 أفريل كل الطبقة السياسية، كما أن أغلبية أعضاء مجلس الأمة، مفضلين التزاماتهم الحزبية، شاركوا في الحملة الانتخابية طوال الفترة الربيعية، ذلك ما أدى إلى عدم توفر النصاب القانوني على مستوى الغرفتين، الضروري لمواصلة الأشغال.

وتكررت نفس الوضعية، بعض الأسابيع فيما بعد، حيث ميز الساحة الجزائرية إنعقاد القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية، فبينما عرفت الحياة البرلمانية ببطأ، لم تدخر الجزائر بصفتها البلد المضيف للقارة، جهدا لضمان نجاح هذه القمة، حيث أن المرشحين اللذين كلّفهم رئيس الدولة، من بينهم رئيس مجلس الأمة، جابوا كل افريقيا لدعوة القادة الأفارقة للمشاركة بفعالية في أشغال الجزائر، فكان نجاح القمة في مستوى هذه الجهود واستجاب لتطلعات الشعوب الإفريقية.

وعلى الصعيد الوطني، كان مشروع القانون حول الوثام المدني، في بداية جويلية هو الشغل الشاغل. إنّ الحملة الانتخابية التي شارك فيها عدد كبير من أعضاء مجلس الأمة، بينت دون إشكال تعطش الشعب الجزائري للسلم ورغبته العميقة لوضع حد لفترة دموية. واستجابة لهذه الرغبة، لقن رئيس الجمهورية مشروع القانون هذا الذي شكل نقطة قوية للنشاط التشريعي ودورة مجلس الأمة، فبمباشرة دراسة من قبل الغرفة العليا، أظهر الرئيس بشير بومعزة الالتزامات المختلفة التي أدى إليها في الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد، وفي هذا الاتجاه دعى أعضاء مجلس الأمة إلى الدخول «في العمق الاستراتيجي للأهداف النهائية لهذا القانون، وهي التجاوز الأساسي لوضع مأساوي للوصول إلى عهد الاستقرار والرفاهية والوثام»، فقد تمت المصادقة على هذا القانون بالأغلبية بعد نقاش ثري حررت دقائقه في كتاب نشره مجلس الأمة كوثيقة تاريخية تجمع التدخلات كاملة.



بالرغم من هذه العوامل التي استقطبت اهتمام الأعضاء خلال هذه الدورة التي افتتحت في 2 مارس لتختتم في 2 أوت 1999، أنجز مجلس الأمة عملا تشريعيًا لا يستهان به، مناقشا عدة مشاريع قوانين إثر إرسالها من المجلس الشعبي الوطني، وعليه فخلال 23 جلسة علنية وبعد عدة اجتماعات للجان، درس وصادق على حوالي 10 مشاريع قوانين كانت لمعظمها إنعكاسات هامة على الحياة الاجتماعية كالقانون المتعلق بالتعليم العالي وقانون التمهين بالإضافة إلى القانون حول إستعادة الوئام المدني المذكور أعلاه.

وقد ميّز أشغال مجلس الأمة الاجتماع الأول للجنة المتساوية الأعضاء بين مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني التي انشأت تطبيقًا للقانون العضوي الذي طال انتظاره والذي يسير العلاقات التأسيسية، وقد آل هذا الاجتماع الأول إلى اتفاق سمح بحل بسرعة الخلاف بين الغرفتين بخصوص قانون الطاقة، على أن تعقد اجتماعات أخرى للجنة المتساوية الأعضاء بما أنه ينتظر أن تعرض عليها مشاريع قوانين أخرى كالقانون المتعلق بالتنظيم القضائي الذي درسه مجلس الأمة في مارس، والقانون الخاص بالتزامات المكلفين بالضمان الاجتماعي الذي نوقش في جويلية، وكذا القانون المتعلق بالإشهار دون ذكر قانون عضو البرلمان الذي ينتظر منذ شهر نوفمبر 1998، تستدعي هذه النصوص وضع اتفاق بين مواقف كل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

من جهة أخرى، إضافة إلى عمله التشريعي، واصل مجلس الأمة نشاطًا مكثفًا في مجال «الديبلوماسية البرلمانية» مستقبلاً في مقره عدة وفود وشخصيات أجنبية، أجرى معها محادثات ثرية، وفي المقابل توجهت وفود وأعضاء مجلس الأمة إلى الخارج في إطار مهمات أو تبادلات برلمانية بهدف تعريف الموقف الجزائري تجاه قضايا الساعة الهامة.

وأخيراً، طبقاً لعادة أصبحت سارية، قام مجلس الأمة خلال هذه الدورة بالتنظيم والإشراف على عدد من النشاطات الثقافية والاجتماعية مثل الندوات التي خصصها أعضائه أو شخصيات مدعوة أو «أبواب مفتوحة» لاسيما لفائدة التلاميذ وطلاب الثانويات حيث كانت بمثابة دروس تطبيقية حقيقية والتلقينية عن الحياة الديمقراطية من إحدى المكونات الرئيسية وهي المؤسسة التشريعية.



نظام تنصيب رئيس الجمهورية



**في يوم 29 ماي 1999،
وجه رئيس الجمهورية،
السيد عبد العزيز بوتفليقة،
خطابا إلى الشعب
ها هو نصه الكامل:**



بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدين

أيها الشعب الجزائري،

عندما ألبستموني بردة ثقتكم بانتخابي رئيسا للجمهورية، لم أكن خالي الذهن مما تتطلع إليه الأمة، وما من أحد منكم يجهل مدى عمق الأزمة التي آلت إليها البلاد، هذه الأزمة التي طاشت لهولها العقول وتعددت الأوجه وتعقدت.

ولئن ارتأيت أن أخاطبكم اليوم للمرة الأولى بعد مباشرة مهامني فانما لأطلعكم على بعض ما رسمته من توجهات وبعض ما اتخذته من قرارات، ولكن مرماي الرئيسي هو توضيح الإطار العام والأولويات التي تشكل قوام العمل المقبل وتبيان الشروط التي أرى نجاحها مرهونا باستيفائها. فمن بين هذه الشروط أن مساندة المواطنين ومؤازرتهم طوية وقولا وفعلا تحتل مقام العامل الأساسي.

ولذلك فإنه من الطبيعي، ومن حيث أنه هو المعول عليه جوهريا في النهوض بما يحقق له مستقبله، أن يطلع الشعب تباعا وعلى أدق وجه على وضع الأمة وظروف سير شؤونها.

أيها الشعب الجزائري،

لقد انسلخت سنوات طويلة، سنوات تمطت فوق ما يحتمل، وبلادنا ما زالت تتناهبها أقسى المحن بفعل ما هاج وماج من عواصف الفرقة والبغضاء وتعاسة تلك الفئات العريضة من أبناء الشعب التي باتت تتضور تحت وطأة الفاقة والإحباط وذلك اليأس والحرمان الذي أثقل كواهل الملايين من الشباب، أولئك الذين تقاذفهم الإخفاق المدرسي والبطالة وانسداد آفاق الإدماج الإجتماعي فأصبحوا أثناء الليل وأطراف النهار عرضة لانحلال القيم الإجتماعية.



وذلك هو ما أدت بنا إليه سياسات، لا بصيرة فيها ولا تبصر، أجهضت فرص الأمة في التقدم وبيدت مواردها تبديدا، كما كان بفعل مغامرات سياسية وعناء زادت التذمر والتناحر والتدابير استفحالا في كيان المجتمع، فنالت من التماسك الإجتماعي وأوهنت الدولة وقوضت ثقة الأمة في نفسها وفي قدرتها على صياغة قيمها بنفسها، إلى حد جعلها تبحث في غير ذاتها عن الوجه الذي تعيش به عقيدتها، على ما لها من عراقة فيها، ودفع بالبعض إلى الإحتكام إلى من هو ليس منا للبت في خلافاتنا التي لا تعني ولن تعني سوانا.

ولننظر إلى ما نتج عن هذه الإضطرابات وما كلفتنا من ضحايا ومن خراب وتدمير للمنشآت، أنى لنا بالوفاء في وصف، فظاعة هذه الأفاعيل المقيتة الشنعاء التي استعصت همجيتها عن كل وصف؟ أنى لنا بالتعبير عن ارزاء ضحايا هذا الإرهاب الأثيم.. أنى لنا أن نواسي هذه الأتراح وهي تخرس أفصح لسان؟ ماذا يقال للزوجة التي أيمت في والد ابنائها وعائلهم؟ وبأي حجة تخاطب الأمهات الثكالي اللواتي يندبن فلذات الأكباد؟ وبأي وجه ننظر إلى العائلات المنكوبة التي أصيبت حتى في عرضها وشرفها وكرامتها؟ أنى لنا أن نخفف غلواء هذه الآلام وأوجاعها المبرحة؟ هل كان على ربك حتما مقضيا أن يكتب الموت دوما على بلدنا الحبيب ولادا للموت والفجع والخراب والدمار؟

ولننظر اليوم إلى ما آلت إليه هاتك الآمال التي حبلت بها الوحدة الوطنية التي انتزعنا بفعلها استقلال البلاد وأرسينا له الأسس والقواعد. أجل، ولننظر لمصير تلك الطموحات التي بعثتها في النفوس المكاسب الإجتماعية ومدى استيفائها شروط كفالة الحق في الكرامة للجميع.

ولننظر في عاقبة ما أصابنا من النكوص الإقتصادي والإجتماعي، ولنتمعن في مدى التدني الذي أصاب الوطن في مكانته وسمعته في حظيرة البلدان بسبب ما ابتلينا به من شتات وانقسامات وتضعف في الوعي الوطني.

ولنتدبر الرأي في الكارثة الكبرى التي اوشكت بلادنا على الوقوع فيها تحت ضربات إجرام هؤلاء الجنوني وحسابات غيرهم الأنانية مع فتح الطريق للتسابق على طلب التدخلات الأجنبية، كلها عوامل هددت الدولة بالإنهيار والجزائر بالتعرض لما نسميه اليوم صراحة بالسيادة المحدودة والأمة بشتات شملها وذهاب ريحها.

ولم تكن النجاة من خطر الإنهيار الوطني الوشيك، ولم يتم الإبقاء على سلامة ترابنا ووحدة شعبنا، ولم يتم رفض التخلي عن السيادة الوطنية ولا التنازل عن النظام الجمهوري واستمرار السلطات العمومية في القيام بمهامها، حين اضطرب كل شيء وتعرض للسقوط، كما لم يتم حتى تعزيز المسار الديمقراطي، إلا بفضل تلك الهيئة التي نهضت بهمم المواطنين والمواطنات، فوقفوا وقفة شامخة وأشهدوا الله ورسوله على براءتهم من العنف الأعمى وأشكاله ودعائه.

أجل، لقد تم كل ذلك. ويروقني أن أؤكد أنه تم بفضل التصدي الذي اضطلعت به وحدات الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن الساهرة على سلامة الأرواح والممتلكات دون إفراط ولا تفريط.

وسواء أحب أم أبي أولئك الذين أنكروا على الأمة المهدة في أركان كيانها حقها في الدفاع عن ذاتها وعلى الدولة حقها في القيام بما يفرضه عليها واجب صون النظام العام وأمن الناس، فإنني لأعرب باسم الأمة عن إكبارها للجيش الوطني الشعبي وللقوات الأمنية ووطنيني الأمس



واليوم الذين اضطلعوا وفقا للقانون بحقهم في الدفاع المشروع عن الذات، وهو العمل الجبار الذي كشف عن إحساس عميق بالواجب وعن التضحيات الجسيمة التي قدموها، وإنني أقول وبصوت عال للمتقولين المتشدين ولمن لهم شغف بإعطاء الدروس هنا وهناك ممن تخونهم الذاكرة ولا يختارون مما فيها إلا ما يرضي أهواءهم، أقول أن الجيش الوطني الشعبي والقوات الأمنية لجديران بكل العرفان والتحية من لدن الأمة قاطبة.

أيها الشعب الجزائري،

لقد حان الوقت لتحقيق هبة جديدة تعيد الوعي الوطني، أعني بها الهبة التي تنتشل الأفعال والعقول من وهدة العنف، الهبة التي تعيد الوئام الوطني، ومن ثمة، تحسم أزمنا هذه النكراء التي كان فيها لتداعي أركان الدولة اليد الطولى.

والهبة هذه ليست بالأمر المحال علينا، إنها في متناولنا إذا ما اقتنع كل أبرار هذا الوطن بأن الجزائر ملك لكل الجزائريين، لا بديل لهم سواها، وبأنه لا غنى للجزائر عن أي واحد منهم، وبأن لكل مواطن مكانا بين أحضان البلاد، أجل، إن هذه الهبة ممكنة، بل أصبح من واجب الجميع تسييرها، حتى تجد جزائرنا الغالية طريقها نحو المستقبل الواعد الخصب، إن هي اعتدت بنفسها كاملة وبكل ما جبلت عليه من تنوع في مقوماتها وملامحها حقا، إن هذه الهبة ليست بعزيزة علينا إذا ما اقتنع الكل أن النظام الجمهوري الديمقراطي والحقوق الدستورية في الحريات الجماعية والفردية ومراعاتها تشكل الأسس التي لا بديل لها لإرساء العقد الإجتماعي الذي لا مندوحة للأمة عنه لصون وحدتها، فتحقق التطلعات الطموحة إلى الرقي والإزدهار التي نبتغيها لها وتليق بمقامها الرفيع.

أجل، هذه الهبة ممكنة إذا نحن عرفنا كيف نتكفل التكفل الرصين المسؤول بمخلفات الفتنة الوطنية وتبعاتها تكفلا تميزه الرأفة ويطبعه العدل ويزكيه الحلم وحسن الصفح والإقالة والتسامي عما يشين المرء من حقد وبغض وضغينة قد ترسخ في الأذهان والسلوكات وتوارثها الأجيال.

إنني أتحدث عن الرأفة، وأعني بذلك التعاطف الملموس مع ضحايا جرائم الإرهاب والهمجية والوقوف إلى جانبهم، وأتحدث عن العدل، وأعني به الإقتصاص بلا هوادة من القتلة والسفاحين الذين استباحوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ويغوا في الأرض بطغيان مبين وعاثوا فيها فسادا والإنتصار للمظلوم وإدانته والأخذ بالحق من الظالم وإخضاعه لسلطان القانون، وأتحدث عن الإقالة وحسن الصفح وأعني بهما ما ينبغي أن يعامل به أولئك الذين يرفضون شق عصا الولاء لشعبهم وأولئك الذين لا مسوغ لنبذهم من صف الأمة لمجرد تمسكهم بقناعة من القناعات.

فمن منطلق مالي ولشعبنا من إيمان عميق بقيم التسامح وحب الخير، ومن منطلق ما لهذا الشعب من عزم راسخ على تأكيد تعلقه ببقاء وحدته، فإنني أتوجه رسميا إلى من عاد إلى الله والوطن وسواء السبيل، فأؤكد بصفة قاطبة أنني مستعد تمام الإستعداد للإقبال عاجلا على اتخاذ كل التدابير التي تخولهم العودة الكريمة إلى أحضان أمتهم في كنف احترام قوانين الجمهورية بشرف وعدالة وقسطاس. إن عودتهم عن اختيار وطواعية تكفل لهم حق الإسهام ضمن المجتمع في تحقيق تطلعاته وتجسيد آماله في العزة والكرامة للجميع.



وإذ أفتح هذه السبل التي تمكن الإياب إلى سنن الهدى ومهيج الرشاد، فإنني على يقين من أنني بقراري هذا أستجيب لما تصبو إليه الأمة من أعماقها وإلى ما تتطلع إليه من سلم وأمان واستقرار وأمن، وألبي رغبة أولئك الذين عقدوا نيتهم على التبرؤ من الإجرام الهمجي الذي دنس كل القيم البشرية، سماوية كانت أو إنسانية، ودعاته المتمادين في الغلو والتطرف والمزايدات، الذين لن تكف الدولة، وهي الحريصة على أداء واجبها، عن محاربتهم محاربة لا هوداة فيها إلى أن تجتث جذورهم وتستأصل شأفتهم وإلى أن يستتب الأمن والأمان لكل المواطنين.

ولما كان بعد العسر يسر، لا تستقر ولن تستقر أي مصالحة وطنية إلا بخاصة على أركان أربعة: - التمسك بالدستور وعدم الخروج عما يجيزه وعما يحظره والحرص في نفس الوقت على تنفيذ قوانين الجمهورية.

- إعطاء كل ذي حق حقه من الأرملة والثكلى واليتيم واللطيم والفقير.

- تكريم المؤسسات الدستورية وجميع الوطنيين الذين أنقذوا البلاد من داهية لم يسبق مثلها للبلاد.

- فسح المجال بصدق الرجال وأمانة الشرفاء وجرأة ذوي العزم والإقدام ونبل الكرام والوفاء بالعهد المسؤول لعودة كل من ضلت به الطريق لسبب أو آخر إلى سواء السبيل.

اللهم اهدنا جميعا إلى سواء السبيل.

أيها الشعب الجزائري،

إن التطلع إلى الكرامة والمساواة هو الذي كان بيت القصيد في خوض حرب التحرير الوطني، ومعنى ذلك هو أن ما ينطوي عليه هذا التطلع من حقوق هو مصدر المبادئ التي تنبني عليها الدولة الوطنية، ومعنى ذلك أيضا هو أن الإعراض عن تلك المبادئ كانت عاقبته تصدع شرعية مؤسسات الدولة، وهو الذي أدى إلى إضرار نار الفتنة داخل المجتمع وتقطع أسباب الوحدة وتفشي العنف فيها.

ها أناذا أقولها صراحة بلا مواربة ولا مدهانة. إن الدولة مريضة معتلة. إنها مريضة في إدارتها، مريضة بممارسات المحاباة، ومريضة بالمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالإمتهانات التي لا رقيب لها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة ونهبها بلا ناه ولا رادع، كلها أعراض أضعفت الروح المدنية لدى الأفراد والجماعات، وأبعدت القدرات وهجرت الكفاءات ونفرت أصحاب الضمائر الحية والإستقامة، وحالت بينهم وبين الإسهام في تدبير الشؤون العامة وشوهت مفهوم الدولة وغاية الخدمة العمومية تشويها ما بعده تشويه.

لقد أوضحت في البرنامج الذي عرضته على موافقتكم أن بعث الدولة وتثبيت قواعدها وإحكام معاقدها شرط لا بد منه لعودة السلم المدني بصورة دائمة ولتوثيق عرى المجتمع، وبينت أنه يشكل الأرضية الصلبة التي من دونها يستحيل إرساء الأسس لأي تقدم كان في حياة الأمة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.



إن إرجاع الثقة نتوخى تحقيقه من خلال إعادة إرساء أركان الدولة وترسيخها على أسس من العدل والإنصاف ومن خلال رعاية المصلحة العامة للأمة دون تقديم أحد على آخر، ولا تفضيل، اللهم إلا على أساس التفوق عن طريق الإستحقاق بجدارة وأحقية المقدرة والكفاءة ودون أي هدف آخر سوى الدأب على الإرتقاء بالدولة وجميع دواليبها أكثر فأكثر في حسن أداء الخدمة العمومية، والكل في ظل العدل والمساواة بين الجميع، تلكم هي الغاية من المحور الثاني من العمل الذي التزمت بوضعه حيز التنفيذ، إن المهام التي يرمي هذا المسعى إلى إنجازها مهام جسيمة للغاية والمصاعب جمة.

وأما المثبطات التي تترصدنا لامحالة فحدّث ولا حرج، وعليه فإنني أهيب بكم ألا تبخلوا بعودكم وسندكم علي، وعلى الذين سيناط بهم تجسيد هذا المسعى معي، وبإله من مسعى! وفيما يخصني، إنني وطنت نفسي - بعون الله وعونكم - على الإضطلاع به ووفائي لما تعهدت به ولولانيه الشعب وبقوة من وفائي لضميري ومعتقدي وإصرار من إيماني واحتسابي وعزيمتي.

إننا سنبرهن على أن الأسس العميقة لبلدنا العظيم مازالت سليمة ولم تتحطم، كما أننا سنقدم الدليل على أن قيم العدالة والتضامن التي رسختها ثورة نوفمبر المجيدة ما تزال راسخة متجذرة في أصلاتها، مستعنين في ذلك بكل المواطنين المخلصين الذين لم يتزعزع إيمانهم بالجزائر وبقدرتها على التصدي للمحن والصعاب.

إنه لا مناص في إطار إعادة تأهيل الدولة والخدمة العمومية من اتخاذ قرارات عاجلة، وهي القرارات التي يتم اتخاذها على بينة من الأمر، وأما المسعى العام، فإنه يجب القيام به بطريقة مدروسة، تجنبنا الوقوع في الإرتجال والخوض في أعمال لا جدوى من ورائها، وذلك ما جعلني أقرر بالنسبة لتحقيق هذا الغرض، وبالنسبة لما هناك من ملفات حاسمة تمت بالصلة إلى التجدد الوطني من مثل ملف المنظومة التربوية على وجه الخصوص وملف ما ينبغي إدخاله من تحولات على أنماط تنظيم الإقتصاد وسيره، وأقول ذلك ما جعلني أقرر إقامة الأطر الخاصة المؤقتة التي ستفتح الأبواب على مصاريعها أمام القدرات الوطنية الحقيقية أيا كان انتمائها ومشربها، ذلك قصد القيام بحوصلة شافية موضوعية لتجاربنا ولأخطائنا والقيام بتقييم عقلائي للأوضاع القائمة في أرض الواقع ومالها من أسباب عميقة، ومن ثم يتأتى الإلزام بالخيارات المتاحة من حيث المبدأ وبنسبها على أبعد أمد وما تتطلبه من وسائل ثم نصل بعد ذلك، واعتمادا على ما ينجر من أعمال تحضيرية في حدود ما يرسم لها من أجل وفي إطار توجهات البرنامج الذي تبنيتموه وصادقتم عليه بانتخابكم إياي، سيتم إعداد وإقرار برامج عمل متسقة ومنسجمة تتوخى السلطات العمومية في تطبيقها التمسك بما يفرضه الرهان المطروح من الحزم ومن العزم ومن الإصرار، والرهان الذي ينبغي كسبه هو بناء دولة قوية وللعدل فيها سلطان تكون بمثابة المحرك للمجتمع والدافع الأساسي لتحقيق مطامح الأمة.

وفي المسعى الذي نعتزم تنفيذه في هذا السياق، سنولي أولوية خاصة للعدالة حتى يعاد لها الإعتبار بما يرتقي بها إلى مستوى ما استجد من متطلبات وتطلعات، وذلك لأن العدالة ومن حيث هي أساس الملك وحجر الزاوية في صرح دولة الحق والقانون هي وحدها الكفيلة بأن تضمن على أرض الواقع حماية المواطن من أشكال الظلم أيا كان مصدرها وتحقق حسا ومعنى مبدأ سيادة القانون على الجميع والمساواة في الإذعان له، وذلك وحده ما يمكن المغلوبين على أمرهم والمستضعفين من الناس من نيل حقوقهم كاملة غير منقوصة.



لا بد على الفور من مراعاة أمر المشتبه فيهم حتى تثبت براءتهم أو إدانتهم وكيفية تطبيق الحبس الإحتياطي وشروط إصلاح الخطأ القضائي، وعلى الصعيد المعنوي بوجه خاص، ذلك أنها تقع على حرية الفرد وسمعته وكرامته وشرف ذويه، أي أعز ما يملكه الإنسان، وتتسبب في أوضاع لا مسوغ لها، وبهذا الصدد، يبدو لي أن اجتهادا قضائيا يكرس تأويل القانون الذي يجيز للقاضي تمديد حبس المشتبه فيه إلى ما لا نهاية يتنافى تمام التنافي مع روح الدستور والحقوق الأساسية للفرد الجزائري، فلا بد، بل ومن اللازم، التعجيل بوضع حد لهذا الخروج عن القياس وعليه، وبما أنني الضامن لتطبيق الدستور، فإنني أدعو الحكومة إلى أن تبادر من باب مطلبي الإلزام والتعجيل إلى البرلمان، إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك، لكي تعرض عليه النصوص القانونية الكفيلة برفع هذا اللبس الذي وقع الأخذ به لإقرار اجتهاد قضائي ينال من الحقوق الأساسية للمواطن.

وهذا العزم الذي سأبشر به عملية بعث الدولة يجب أن يحدونا أيضا في تعبيد الطريق نحو المستقبل، وسيتم ذلك كله بالتكيف مع متطلبات عديدة ومعقدة، ولكنها تبعث الحماس في النفس يفرضها عالم انساق مع حركة تزايدت سرعتها عالم لا يرحم إطلاقا كل من يتخلف عن ركبته.

وفي هذا الإطار ومن باب الأولوية القصوى، بات لزاما عليّ أن أعلن رسميا للأمة أنه آن الأوان لمباشرة إصلاح حقيقي للمدرسة وللمنظومة التعليمية. إنه إصلاح تقتضيه متطلبات الرقي بشبابنا فكريا ومعنويا وأخلاقيا وتستوجبه وضعية عشرات الآلاف من الشباب المفصولين من النظام المدرسي بلا حظوظ لجلهم في الحصول على تأهيل مهني باتت الحاجة إليه ماسة أكثر فأكثر من أجل الإندماج الإجتماعي في عالم اليوم.

وبالنظر إلى هذه الرهانات، فإنه آن الأوان لكي نكشف تفاهة وهشاشة الذرائع والتعلات التي يعتد بها هنا وهناك، ونتجاوز المماطلات والجدالات العقيمة، ونعكف معا على ضبط ماهية هذه المدرسة وتأسيسها وتمتينها باستمرار على نحو يجعلها مدرسة تمكن ناشئتنا من بناء مستقبلها، وهي منضوية انضواء فاعلا تحت لواء التطور العالمي في نطاق احترام ما جبلت عليه أمتنا من عبقرية خاصة وقيم مميزة.

إن المدرسة، بعد الأسرة، هي الركيزة الأساسية في بناء خصوصية المواطن والمجتمع، بهما يصلحان أو يفسدان. لا يحق لأحد في التفریط أو التلاعب بمكونات الهوية الجزائرية، كما لا يحق له أن يتذرع بالتمسك بالهوية الجزائرية ومقوماتها لبيته بنا في نظريات فلسفية تصل بنا، على إخلاصها وعلى صدقها، إلى ما لا تصل إليه الأمم المتطورة المتحضرة، لا المدرسة في جوهرها إبداع جزائري، ولا مدرستنا على ما هي عليه نموذج مثالي يقتدى به. فأصبح لزاما علينا أن نتحلى بشيء من التواضع في التفكير والسلوك، وأن نعرف بقدر عطائنا لغيرنا كيف نتعلم منهم أشياء كثيرة جربها أشقاء وأصدقاء فوصلت بهم إلى ما وصلت وكانت لهم الجرأة كل الجرأة في المراجعة والتصحيح. هذا ميدان بلغ حدا من الدقة والخطورة على الأجيال لا يبيح الإيديولوجيات العقيمة ولا التنكر للهوية ولا الإبتعاد عما تفرضه الثورة العلمية والتكنولوجية العالمية من حتمية التأقلم معها والإنصهار فيها.

إن كنا مسلمين، فلا يحق لنا أن ننساق إلى تسييس الأمور ونعتبر أنفسنا أكثر إسلاما من غيرنا من الشعوب المسلمة، وإن كنا بربراً أو أمازيغاً، فلنسا أكثر حرصا على عرقنا وأمازيغيتنا من غيرنا من الشعوب البربرية، وإن كنا ننتمي ومنتسب ونعتز بهذا الإنتماء وهذا الإنتساب إلى العروبة، فلنسا عربا أكثر عروبة من غيرنا من الشعوب العربية...



نحن في عالم يفرض مقاييس جديدة ووسائل مبتكرة للتطور والتعليم، فلا خيار لنا إذا ما أردنا مواكبة متطلبات العصر إلا التكيف مع هذه المقاييس الجديدة وأساليبها دون مزايدة ولا غلو ولا عناد ولا أنانية ولا نرجسية، نحن جزء من هذا العالم، والمنظومة التربوية تجربة وعلم لا مجال فيها للخصوصية بالإفراط في الإبداع وتفنق الشعاعية وتأجج الحماس، مما لا يضمن ولا يغني من جوع.

إن لكل مكسب من المكاسب مكانة في سلم اعتزازنا من التقديس، لكن ذلك لا يعني أبداً أنه قرآن منزل غير قابل للمراجعة والتحديث والتطوير، تلك هي سنة الحياة، ولنتعلم من غيرنا ما لا بد لنا من تعلمه من غيرنا بكل بساطة وتواضع دون عنجهية ولا مكابرة ودون غطرسة ولا تعنت.

لا أريد استفزاز أحد، وكم تغنيت بنشوة بكبرياء شعبنا العظيم، ولكنني على يقين من أن هذه الكبرياء تزداد شرعية وجدارة كلما أثبتناها في ميادين التنافس مع الغير في الجودة والإتقان، وما ينطبق على هذا الميدان لا يستثنى الميادين الأخرى.

والتبجح بالوطنية لا يثبت الوطنية، بل الوطنية قيمة ملموسة تعبر عن نفسها كل يوم وفي كل مكان وزمان وميدان، ولا يكفي ولن يكفي على الإطلاق أن نبيح احتكاراً لهذه القيمة لأي كان ولا أن ننطلق من أن كل من استحقها في يوم من الأيام تصبح له ريعاً مدى الحياة يخول له مكانة الضمير في المجتمع والوصي على الآخرين والحارس الحريص على ماضي البلاد وحاضرها وحتى مستقبلها.

هناك قيم وثوابت لا مساومة فيها، وهناك بالمقابل سنن يدعو إليها التطور والجنوح إلى الأخذ بمعطيات زمن غير زماننا ولا هو زمان الأولين، ومن ثمة لا مناص من اجتنابها أو السكوت عنها، إذن، فليجتهد المجتهدون من أهل الذكر والفكر ومن ذوي الدراية والإختصاص وليصمت المتشكقون بأبجديات العلم وأدعياء المعرفة.

ولئن كان الإعتداد والثقة بالنفس من المؤهلات التي تسمح للشعب بالتطلعات الطموحة، ولئن كانت دواعي الفخر والحماسة المستمدة من أمجاد الماضي من العناصر الحافزة التي تبعث على الكبرياء والتفاؤل، فإنه لا مكانة لنا بتاتا، حتى لو كنا فرضاً شعب الله المختار، إذا ما عولنا على الرداءة من حيث أتت، ورضينا بالضحالة أنى كان مصدرها.

ويجب علينا ونحن نسلك هذا السلوك المتفتح ونتجاوز هذه التخوفات كلها، أن نشمل في تطبيق ذلك ميادين الثقافة والإبداع الفكري وحرية التعبير، ونقاش ذلك أنه ليس لنا سبل أخرى لاجتناب الإنسياق السلبي وراء خطابات وأنماط فكرية غريبة عنا ولا تمت إلينا بصلة، تلك هي السبل الوحيدة التي تؤدي بنا إلى إبراز هويتنا وإثراء شخصيتنا الوطنية بكل أبعادها التي صهرها التاريخ في بوتقته، وهل ينبغي التذكير بأن هذه الحرية وما تمليه من تنوع لن يكون لها الوقع المنشود إلا إذا هي نبعت من الحرص على ترقية مصالح الأمة والدفاع عنها وتعزيز وحدتها.

وفي هذا الإطار، أريد التأكيد بأن الأمة في أمس الحاجة إلى نخبها، كل نخبها وفي جميع المجالات، فمن حق الجزائر أن تعول على إداراتها وتجد السند فيهم سواء كانوا من الذين همشوا أم كانوا من الذين طوحت بهم الغربية والوطن لا زال في حاجة أكيدة لنبوغهم وخبرتهم وعطائهم،



وعلى الدولة أن تضمن لهم الظروف اللازمة لإعمال وتوظيف ما لهم من ملكات فكرية وتقنية وكل ما من شأنه أن يحقق لهم طموحاتهم الذاتية، وفي هذا المقام، أهيب بجميع نخب الجزائر أن يجندوا أنفسهم لخدمة الوطن، وأكد لهم بأنني سوف أسهر وأسهر دوماً على إيجاد الظروف الملائمة لإدماجهم تمام الإدماج في كل ما تنهض به الأمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أيها الشعب الجزائري،

إن الشق المأساوي الثاني في هذه الأزمة التي نعيشها، إنما يتمثل في مصاعبنا الاقتصادية وفي ما تخلفه من آثار اجتماعية داحرة، وأعني بذلك البطالة واتساع رقعة البؤس والفقر اللذين يشكلان مصدرا لمختلف أشكال الحرمان ويدفعنا إلى الوقوع في دوامة اليأس والإحباط.

وإذا كانت السنوات الأخيرة قد شهدت الشروع في إصلاحات هامة مقابل تكلفة اجتماعية ثقيلة باهظة من أجل بناء اقتصاد مفتوح يخضع لآليات السوق، فإنه يتعين علينا أن نوفر العديد من الشروط الهيكلية والتنظيمية وأن نتجاوز العديد من العقبات الكؤودة من أجل تمكين ثرواتنا وإمكاناتنا من البروز في مضمار الواقع بصورة كاملة.

ومن ذلكم، في هذا الشأن، العمل على تكييف المنظومة المالية تكييفاً كلياً ناجحاً مع التحولات المترتبة عن الانتقال إلى اقتصاد السوق، لا اقتصاد البزار. ومن ذلكم أيضاً التصدي للتعقيدات الإجرائية وللمضايقات والمثبطات البيروقراطية التي ما زالت تقف حائلاً دون تطور الإستثمار وترقية وتفكيك الإحتكارات الفعلية المتطفلة وشبكات المندسة التي تنفر من تؤمل منهم المبادرة بالإستثمار من الجزائريين المقيمين بالخارج والمستثمرين الأجانب على حد سواء، والعمل كذلك على إعادة الهيكلة الصناعية التي ينبغي أن تكون واضحة وضوحاً كاملاً في اختياراتها مع السعي إلى تنفيذها بكل جد وحزم، ونفس الأمر ينطبق على الشروط التنظيمية المتعلقة بتسيير المؤسسات الإستراتيجية على أساس التنافس والمؤسسات التي تمارس تأثيرها القوي في الإقتصاد، وهي التي ستظل كلها أو بعضها في ذمة الدولة، ومن ذلك أيضاً التشريع الجبائي الذي يجب تكييفه لكي يساهم في إعادة توجيه الرأسمال الوطني الخاص وتحويله من نشاط الإستيراد المطلق الهدام صوب نشاط الإنتاج الجيد القابل للمنافسة والخلق للثروة، ولكي يتم تسليح مكافحة الرشوة بالوسائل الجديدة، وقد أصبحت هذه الآفة في جيبين الجزائر وصمة عار لا تسمح لنا بالنظر بكبرياء واعتزاز في عيون الآخرين، وبالتالي من أجل استدراك المكامن الجبائية التي لم يتم الوصول إليها إلى حد الآن مع العمل على تنظيم الإدارة الجبائية وفق ما ستجد من أحكام وتوجهات تشريعية وتخليصها من الممارسات الفاسدة التي تثبط المبادرات تثبيطاً.

ويجب علينا ونحن نضطلع بهذه الأعمال ونسعى إلى بعث نشاطنا الإقتصادي هذا الذي صار أمراً حتمياً، أن نتجنب الوقوع في أخطاء الماضي وأن نحرص الحرص كله، في هذا السياق بوجه أخص، من أجل الحفاظ على التوازنات الكبرى التي دفعنا ثمنها باهظاً من أجل استعادتها، ويجب علينا أيضاً، ونحن نعمل على إنجاز الإصلاحات الضرورية التي أجبرنا بالنسبة للبعض منها على الشروع فيها تحت الضغوط، أن نعطي مكانة أوسع لمقتضيات العدالة الاجتماعية وأن نضمن أكبر قدر من الإنصاف في تقاسم الأعباء، ومن ثمة نكون قد وفرنا للمجتمع شرطاً آخر لا مفر منه للإستقرار والطمأنينة والأمان.



لكن، يجب علينا أن نسعى بكل انسجام واتساق، وأن نقبل كل القبول بالمقتضيات الجديدة ونضع حدا للمماطلات، وعليه فإنه من غير المقبول أبدا التشكيك في الضمانات وفي التشجيعات الوافية الهامة التي منحها القانون للإستثمار الخاص عن طريق بعض السلوك الذي يثبط الهمم أو المصالح الخاصة التي تختبئ وراء التقاعسات الإدارية والتباطؤات القضائية المفتعلة.

إنني أعلن هاهنا عن إرادتي في التصدي بصورة حازمة لمثل هذه التلاعبات، وأؤكد رسميا اختيار السلطات العمومية نهج الفعالية وإرادتها في استقبال المستثمر الوطني الخاص المقيم وغير المقيم، دون أي اعتبار آخر، اللهم إلا ما يضمن توسيع القاعدة المنتجة في البلاد وتطوير التشغيل، كما أؤكد عزم السلطات العمومية على تفعيل كل الضمانات والتسهيلات التي يمنحها القانون للمستثمرين الخواص وتكييفها وتوسيعها، بحيث يستفيد منها المصدرون على وجه الخصوص.

وبهذا الصدد، أنادي، وألح في النداء، كل أصحاب المبادرات ذوي القدرة المالية من الجزائريين من أجل أن يتجنّدوا لخدمة التنمية الوطنية، وأعلن بكل وضوح استعدادنا للعمل مع متعاملينا من الأجانب من أجل إثمار كل فرص العمل المشترك في إطار اقتصاد مفتوح واحترام كلي للإلتزامات الوطنية والدولية.

أيها الشعب الجزائري،

من بين الدروس التي نستخلصها من أخطائنا يجب أن نقدر ما نجم من عواقب عن إبعاد الفلاحة من خانة الأولويات خلال عقود متعاقبة من الزمن، وهو ما أدى إلى تبعية غذائية أكثر خطورة، والإقتطاع من مواردنا من العملة الصعبة، تلك الموارد التي يوجد تطور أمتنا الإقتصادي والإجتماعي في أمس الحاجة إليها.

ومن الآن فصاعدا، يجب أن تشكل مهمة تحديث فلاحتنا وترشيد استصلاح مساحات جديدة أبرز ما ينطوي عليه نشاطنا من محاور وانشغال أساسي بالنسبة للسلطات العمومية، وعليه ينبغي أن تقوم نشاطاتنا على نظرة شاملة متسقة تراعي كل ما في الأوضاع المختلفة من المعطيات والحقائق الخصوصية المتفردة، وهي النظرة التي تقدر وتتزود بالوسائل الضرورية للتوجيه والتقييم والمراقبة وتحصننا من الآثار السيئة التي تنجم عن قرارات محمودة من حيث مبدئها، ولكن عشوائية في تصورها.

إن التطور الشامل لهذا القطاع مرهون بتوضيح الوضع القانوني للأراضي الفلاحية، وهذا التوضيح يطرح علينا مشكلة بالغة التعقيد نتيجة للاعتبارات المتعددة المتنافرة التي تستدعي المعالجة، وبهذا الصدد، وإذا كان لا بد أن نضمن الوسائل للفلاحين وعلى الأخص منها ما يمكنهم من الوصول إلى حلقات التمويل في الظروف الجديدة لتنظيم الإقتصاد، فإنه من الضروري بمكان أيضا ان نضمن وفي كل الحالات - وما أكثرها! - ألا يحول العقار الفلاحي عن غايته ولا يكون مصدرا لإثراء على حساب الأمة، لذلك، فإنني أمرت بتعميق التفكير حول هذا الشأن قبل عرضه على البرلمان للمصادقة عليه، وكإجراء فوري، فإنني طبقا لما تعهدت به أمام الناخبين والمنتخبين، أوعزت للحكومة ان تدرس السبل والإجراءات الكفيلة بتخفيض ديون الفلاحين تخفيضا معتبرا وفقا لما تتيحه إمكانيات الخزينة العمومية.



إن مشكل الماء الذي يضايق مضايقة كبيرة التنمية الإقتصادية ويحول دون تحسين ظروف المعيشة يحتل بطبيعة الحال مكان الصدارة في السياسة الوطنية، وعليه ينبغي أن يكون موضوع حلول أكثر إقداما في الإبداع من أجل تصور المشاريع مع ملاءمتها وخصوصية مظاهرها، كما أنه ينبغي أن يكون موضوع تحكم أكبر ودقة متزايدة من أجل تنفيذ الأعمال المرسومة.

أيها الشعب الجزائري،

لقد أصبح من البديهي أن يقال هنا وهناك داخل البلاد وخارجها، علينا وعلى غيرنا من الشعوب، وببساطة لا تلفت انتباهها ولا تؤنب ضميرا، بأن المحرومين يزدادون حرمانا والمحظوظين حظا وبحبوحه، ويؤلمني وفي نفس الوقت يزيدني قلقا على استقرار البلاد أن أرى الطبقة المتوسطة، التي عادة ما تضمن التوازن في المجتمع، تقترب أكثر فأكثر من سواد المحرومين وتبتعد أكثر فأكثر من قلة المحظوظين.

إن التكافل الإجتماعي الذي ندفع اليوم ثمنه غالبا بسبب ما ناله من اهتزاز وتهلhel يتوقف على ما تبذله الأمة من الجهد التضامني، وذلك خاصة في هذا الظرف الذي تعددت فيه المحن المادية وأشكال الإحباط واليأس.

وإن الدولة من حيث هي الكيان المعبر عن الأمة وعن وحدتها يجب أن تحرص على إعادة بعث الأمل والشعور بالكرامة لدى أولئك الذين تدفعهم البطالة أو العوز أو القصور البدني إلى الوقوع تحت وطأة الشعور المر الأليم بالإقصاء، وفي هذا الإطار، يجب الحرص أولا على أن يضطلع جميع المواطنين من ذوي اليسار بواجباتهم وأن توظف إمكانات التضامن الوطني على أسلم وجه.

وفي هذا المنظور، فإن الغش في أداء الضرائب والتملص من الجباية، ذلك الذي بلغ اليوم نسبا فاحشة لا يقبلها العقل، يجب أن يقع تحت طائلة حكم مرجعياتنا الإجتماعية وقوانيننا ويعتبر في حالة التأكد منه سرقة تزداد خسة وحقارة، خاصة وأنها ترتكب على حساب أولئك الذين يتخبطون في الفاقة والحرمان.

ولئن كان من الطبيعي أن تلقى المبادرة والمخاطرة والجهد المبذول مكافأتها المادية، فإنه من غير المقبول بتاتا أن يتملص المستفيدون منها ويتهربون من أداء ما عليهم من واجب حيال الدولة ولا يدفعوا نصيبهم من الأعباء المشتركة للبلاد التي يستدررون الأرباح منها أكثر من غيرهم.

وبقدر ما أنا عازم العزم كله على محاربة بعض التصرفات في صلب الإدارة التي تضر بالمبادرات الخاصة وتعطلها، فإنني لن أتسامح في إطار اختصاصاتي حيال سلوكات الذين قد تنساق بهم أطماعهم إلى الإستفادة من الحقوق التي تخولها لهم المواطنة دون أداء ما تنطوي عليه من واجبات.

ويجب على الدولة السهر أيضا على أن يقصر الجهد التضامني على الغرض منه بوجوب رهن الخدمات التي يتم تقديمها على نفقة الميزانية الإجتماعية للأمة بإثبات الأحقية بها، وعليه يتعين على الدولة بكل هيئاتها وفروعها في هذه المرحلة العصبية للغاية من حياتنا



الإجتماعية أن تخفض من نفقات مراسيم سيرها، وهي إن لم تفعل ذلك، يكون حكمها المتبجح بالنعمة الشامت بالفقراء والمحرومين.

رعلى العموم، فإنه يجب في هذه المرحلة التي تزايدت فيها حاجات الناس الفقراء أن يتم البحث بجد عن سبل ووسائل توسيع موارد التضامن الوطني دون أي تأثير سلبي على التشغيل ولا على النشاط الإقتصادي.

وكيف نغفل في هذا الجانب عن ذكر المأساة المتولدة عن نقص السكن بكل ما ينجر عنها من أشكال الحرمان والتعرض للبوأس الإجتماعي ومن العوائق التي تحول دون تحقيق الذات وبكل ما تلحقه من أضرار بتماسك الحياة العائلية وكرامتها، ويضاف إلى ذلك كله ما تولد عنه من تحويل لجهود الأمة عن غاياتها الاجتماعية ومن إثراء فاحش ومن ضروب التقصير التي لا توصف.

إن سياسة السكن، والسكن الإجتماعي بوجه خاص، يجب مراجعتها مراجعة عميقة، ويجب علينا جميعا أن نجهز على هذا المشكل المرهق الذي يتوقف الإستقرار الإجتماعي على حله ويشكل أداة معتبرة لدفع عجلة الإقتصاد والتشغيل، يجب أن يعالج السكن الإجتماعي معالجة جديدة تتكيف مع غايته وتستند إلى قواعد الإنصاف، وفي هذا الإطار بالذات يتعين إقرار مبدأ تطبيق عدم القابلية للبيع وعدم التنازل ومنع الإيجار من الباطن على حظيرة السكنات الإجتماعية، فلا بد من حفز تعبئة موارد الإيدخار وصرفها، وكذا توفير ظروف النجاعة في عمليات الإنجاز التي يشارك فيها القطاع العام والقطاع الخاص، ويجب على السلطات العمومية في جميع المستويات أن تضمن بكل صرامة وحزم ويقظة تنفيذ الإجراءات الجديدة، وهي سوف تفعل ذلك حتما، فأنا حريص عليه الحرص كله مع مساعدة المواطنين والتزامهم المسؤول.

هذا، وينبغي أن يكون الشباب محل اهتمام متزايد في المحور الإجتماعي من نشاط السلطات العمومية، وينبغي هاهنا أولا المبادرة إلى تقييم موضوعي للإجراءات قصد إعادة الترتيبات وإدخال التصحيحات النافعة، كما أنه ينبغي في الجانب الآخر السعي إلى ترقية مشاركة المواطنين، وذلك بالحفز وبالتشجيع وتقديم المساعدة في تجمعات الشباب المنظمة التي قد تكون إطارا كفيلا بأن يساعد على تعبئة قدراتهم وحيويتهم حتى يتم صرفها في خدمة الصالح العام.

وبوجه أخص، فإن استصلاح ربوع البلاد الداخلية التي هي فريسة للجذب المتسارع جراء النزوح الريفي الذي يتعين كبحه، وكذا إثمار القدرات الهائلة الموجودة في جنوب البلاد من شأنهما أن يعطيا للشباب مجالا للعمل على قدر ما له من حيوية وعنفوان.

إن الإكتثار من آليات الإدماج الإجتماعي، وبوجه أخص التطوير النوعي والكمي للتكوين المهني وتثمينه وجعله متساوقا مع أطوار المنظومة التربوية وتكييفه مع متطلبات التطور التكنولوجي، كل هذه الجوانب ستكون محورا بارزا في نشاط السلطات العمومية.

وفي هذا المنظور، لا بد من السهر على معالجة العوامل التي قد تؤثر تأثيرا سلبيا على الإدماج الإجتماعي للشباب.

وبالنظر إلى هذا التوجه، قررت أن تولى عناية خاصة لوضع الشباب حيال الخدمة الوطنية،



ولذلك ستعتمد عما قريب تدابير عملية قصد تسوية حالة الأشخاص البالغ سنهم 27 سنة كاملة في 31 ديسمبر 1999. ولا يدخل في عدادهم المؤجل تجنيدهم والعصاة الذين ستدرس أحوالهم حالة بحالة وفقا لكيفيات تحدد سلفا، والإجراء هذا سيستفيد منه قرابة 800.000 شابا، ومهما يكن من أمر ستتخذ الإجراءات الملائمة لكي تسوى خلال عام 2000 حالة المواطنين المؤهلين للخدمة الوطنية الذين لم يتم تجنيدهم بعد.

أيها الشعب الجزائري،

إننا سنكرس تصميمنا على أن نكون نحن على الدوام ونظل سادة مصيرنا بالإيمان العميق بصواب ما نختاره في سبيل بناء مجتمع ينعم بالسلم ويتقبل نفسه بكل ما رزق به من ثراء وتنوع في ظل الوئام المدني وفي سبيل تنمية اقتصادية واجتماعية متسقة مع متطلبات عصرنا وبحرصنا على إنجاز ذلك دون أن نترك منفذا للشك.

وفي هذا الصدد كانت انتخابات يوم 15 أبريل الفارط منعطفًا بليغا مفحما حاسما، إننا عازمون على تنفيذ الإختيارات التي أقرها الشعب بكل حرية وبعيدا عن كل تدخل وكل ضغط، وعازمون أيضا على أن تعود الجزائر هي الجزائر بالذات والصفات، بحقائقها ومصاعبها حقا، ولكن بأملها أيضا وبأوراقها الراححة المعتبرة التي تمكنها من إنجاز وبلوغ ذلك كله وتجسيد إرادتها في النجاح.

وعلى هذا الأساس، نحن على أتم الإستعداد، ووجهتنا المستقبل لا غير، لكي تطور العلاقات النابعة من انتماءاتنا المشتركة ومن تقاليد المبادلات الإقتصادية والبشرية وكذلك المصالح التي نتقاسمها، وذلك في كنف الإحترام المتبادل والتعامل بالمثل وبكل ما وسعته من قدرات.

إننا عازمون العزم كله على ترسيخ انتمائنا إلى المغرب العربي الذي يملينا علينا بالرغم من الصعوبات الراهنة أن نتدارك التأخر الكبير الذي يشهده المسار الإتحادي هذا إذا ما اعتبرنا أن العلاقات مع الإتحاد الأوروبي تتيح مجالا في غاية من الأهمية بالنسبة لتحريك التضامن بين بلدان منطقتنا.

وأما انتمائنا إلى الوطن العربي، فإنه يوجب علينا الإسهام في إيجاد الحلول للمشاكل العويصة التي تواجهه والسعي حثيثا إلى المصالحة بين أطرافه.

وبحكم موقعنا في إفريقيا، يتعين علينا بطبيعة الحال أن نتعاطف ونتضامن مع ما يستجد من ملومات ويصدر من تطلعات ومطالب، وفي هذا الإطار علينا أن نكون في مستوى الشرف الذي أسدته لنا قارتنا حين قررت عقد قمة رؤسائها في الجزائر، إننا لن نألو جهدا في الوفاء بما نعرف به من الإحتفاء بضيوفنا، وسنضمن أفضل الظروف لنجاح أعمال هذه القمة نجاحا كاملا.

وإذا رجعنا إلى موقع بلادنا الجغرافي، لا بد لنا أيضا أن نكون على وعي بما نمثله نحن بالنسبة للسلم في أوروبا ولأمنها وأن نطالب بالإسهام بنصيبنا، وبنصيبنا الأوفى، فيما يتم تدبيره من مسارات جماعية مقبلة في فضائنا الأوروبي المتوسطي.

ومن نافلة القول أننا سنحرص على متابعة تطور العلاقات الدولية التي تمس بالسلم



والإستقرار عبر العالم، كما سنحرص على الصعيد الثنائي وفي أي مكان من العالم، وسواء كان ذلك في أمريكا أم آسيا وأوروبا، على رعاية المصالح المتبادلة المبنية على مبادئ الإنصاف والسلم والتعاون في إطار الحركة الساعية نحو تحقيق التكامل والتضامن العالمي.

أيها الشعب الجزائري،

لقد سيقت الجزائر إلى بحر من الأهوال فرضها عليها القدر وأناس كانوا شوأما عليها، ومع ذلك فإنها لم تغرق، ولله الحمد والشكر، واليوم ها هي تتبين سبل الخلاص من الأزمة التي أثنخت أبناءها، وبخاصة البسطاء منهم، بكل أنواع التقتيل والتنكيل والبطش، فلنسر جميعا على هدى الخط الذي ترشدنا إليه الوطنية والحكمة، فلنف جميعا بفروض الواجب نحو الأمة ووحدتها.

وإذنا نكون أقوى بما علمتنا المحن ونستطيع ضم جهودنا وتعبئة ما تملكه بلادنا المترامية الأطراف من الموارد والعبقرية الوطنية لإحياء الأمل وبناء مجتمع يسوده العدل والرقي، المجتمع الذي يحق لبلادنا أن تبنيه بعد كل ما ألم بها من خطوب، ذلك لأن العسر ليس علينا حتما مقضيا، لقد برهنا بالأمس، فما علينا نحن جميعا وبعون الله إلا أن نبرهن مرة أخرى.

باسم الله، عليه توكلت، فهو حسبي ونصيري، «أسرت للأعداء بينكم، اللهم ربنا وربكم، لنا أعمالنا والله أعلم، لا حجة بيننا وبينكم، اللهم يجمع بيننا وإليكم» (سورة الشورى، الآية 15)، «وكفى بربك عاديا ونصير»، (سورة الفرقان، الآية 31) صدق الله العظيم

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

تحيا الجزائر

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



الجلسات العامة



الجلسات العامة

افتتح مجلس الأمة دورته العادية الأولى لسنة 1999 تحت رئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 2 مارس 1999.

وقد عقد المجلس خلال هذه الدورة ثلاث وعشرون جلسة علنية، تمت خلالها، مناقشة عشرة نصوص قانونية والمصادقة عليها. وتمثلت حصيلة الأعمال في مايلي:

في 6 مارس 1999،

شرع أعضاء مجلس الأمة في مناقشة مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 12 - 83 المؤرخ في 2 جويلية 1983 والمتعلق بالتقاعد ومشروع القانون المعدل للمرسوم التشريعي رقم 12 - 94 المؤرخ في 26 ماي 1994 المحدد لنسبة الإشتراك في الضمان الإجتماعي.

ويقترح مشروعاً قانونين، كما جاء في تقديم وزير العمل والحماية الإجتماعية والتكوين المهني، السيد حسن العسكري، أربعة محاور تتعلق بالإعتراف بطابع مصاريف التضامن الوطني بالنسبة للمصاريف المتعلقة ببعض الأعباء التي يتكفل بها صندوق التقاعد.

وينص مشروع القانون أيضا على رفع نسبة الإشتراك للتقاعد ووضع طريقة جديدة لتحديد المنح الدنيا وبعض التكميلات للمنح مع إدراج تعديل تقني ضمن قواعد حساب الأجر المرجعي.

ومن جهة أخرى ناقش أعضاء مجلس الأمة مشروع القانون المعدل للمرسوم التشريعي رقم 12 - 94 المؤرخ في 26 ماي 1994 والمحدد للنسبة الإجمالية للإشتراكات المخصصة لتمويل أداءات الضمان الإجتماعي والتأمينات الإجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية بـ 34,5 بالمئة ابتداء من 1 جانفي 1999.

ويأتي هذا القانون، حسب السيد حسن العسكري، نتيجة العراقيل والصعوبات التي كانت تعترض السير الحسن لصندوق التأمينات الإجتماعية في السنوات الأخيرة، نظرا لتكلفة نفقات الصناديق الأخرى، أي التكفل بمصاريف ذات طابع تضامني وطني.

واعتبرت لجنة الصحة والشؤون الإجتماعية والعمل والتضامن الوطني تعديل هذا القانون شيئا إيجابيا وضروريا، من شأنه المساهمة في إنعاش الصندوق الوطني للتقاعد بصفة نسبية.



في 7 مارس 1999،

قدم السيد عبد القادر بن قرينة، وزير السياحة والصناعات التقليدية، أمام أعضاء مجلس الأمة عرضاً عن مشروع القانون المحدد للقواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار.

ويتكون مشروع هذا القانون من 48 مادة موزعة على خمسة (5) أبواب، تتمثل في الأحكام العامة ونشاطات وكالة السياحة والأسفار وشروط ممارستها وعقود السياحة، وكذا الواجبات والبحث عن المخالفات والعقوبات وأخيراً أحكام ختامية وانتقالية.

وبعد أن أبرز الثروات التي تزخر بها الجزائر في المجال السياحي، أوضح السيد بن قرينة أن هذا المشروع يهدف إلى تسهيل الإجراءات وتكثيف ممارسات الوكالات السياحية مع قانون الإستثمار، وذلك عن طريق إلغاء شرط الجنسية الذي كان عائقاً أمام الإستثمار الأجنبي.

ومن جهته، قدم مقرر لجنة الثقافة والاتصال والسياحة تقرير وملاحظات للجنة المختصة بخصوص المشروع المعروض للنقاش والتي تعلقت أساساً بالإجراءات التي تعوق ترقية النشاط السياحي كإقتصار شرط المهنية على صاحب الوكالة، دون العاملين بها وإهمال صنف الوكالات السياحية الكبيرة « تورز أوبيراتورز »، «Tours Operators»، مما يجعل النص خاضعاً للظرف ومحدود الفعالية في الزمان.

وفي رده على تساؤلات أعضاء المجلس، أكد السيد بن قرينة بأن هذا القانون يساير الفلسفة الجديدة التي تبناها الدستور الجزائري وأن الحاجة إلى الشراكة الأجنبية تكمن في تسويق المنتج الجزائري وخلق روح المنافسة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجلسة كان قد ترأسها السيد تونسي بوساحية، نائب رئيس مجلس الأمة.

في 8 مارس 1999،

عرض السيد عمار تو، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، مشروع القانون التوجيهي للتعليم العالي أمام أعضاء مجلس الأمة.

وقدم مقرر لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية لمجلس الأمة تقرير اللجنة عن المشروع المعروض للنقاش، حيث لوحظ أن عدم الدقة في صياغة بعض المواد أفقد الأفكار الأساسية معناها، ورغم أن هذا القانون جمع المراسيم التنفيذية والتعليمات الوزارية الخاصة بتنظيم التعليم العالي، إلا أنه جاء شيء جديد في محتواه، وهو التعريف الجديد للجامعة.



ومن جهتهم، أكد بعض أعضاء مجلس الأمة في تدخلاتهم على ضرورة المحافظة على مكسب مجانية التعليم العالي وديمقراطيته والتكفل به مع رفض خصوصية الجامعة، وألحوا على تحسين الخدمات الجامعية ومسألة الوقاية والمتابعة الصحية.

للإشارة، فقد ترأس الجلسة السيد أحمد عبد الله الحاج، نائب رئيس مجلس الأمة .

في 9 مارس 1999،

خصص مجلس الأمة جلسة لدراسة ومناقشة نص القانون المتعلق بالتنظيم القضائي، برئاسة السيد تونسي بوساحية، نائب رئيس المجلس، وبحضور ممثل الحكومة، السيد غوتي مكاشة، وزير العدل.

قدم ممثل الحكومة، السيد غوتي مكاشة، عرضا عن نص القانون الذي يتضمن 42 مادة تتناول المجالس القضائية والمحاكم وتنظيمها وتشكيلها والجهات القضائية المختصة والمحاكم التجارية، والبحرية والعقارية والاجتماعية والأحوال الشخصية إلى جانب المحكمة العسكرية التي يخضع تشكيلها وسيرها حسب القانون للأمر المتضمن قانون القضاء العسكري.

وقد أكد السيد غوتي مكاشة، في عرضه أن هذا النص القانوني يهدف إلى تعزيز وتنظيم السلطة القضائية وفق المبادئ التي حددها الدستور، مشيرا إلى أن هذا القانون جاء ليكيف عمل ومهام السلطة القضائية مع التحولات والتغيرات التي تعرفها البلاد في مختلف الميادين لتجسيد دولة القانون ميدانيا.

وبعد أن ذكر بأن هذا القانون يأخذ بعين الاعتبار قضايا تكوين القضاة وتخصصهم وسير أعمال المجالس القضائية والمحاكم وإنشاء محاكم مختصة في المجالات التجارية والبحرية والعقارية والاجتماعية، أكد السيد غوتي مكاشة أن هذا النص سيعيد إلى الجهات القضائية مكانتها وسيساهم في إرساء قواعد ثابتة

للسلطة القضائية حتى تكون قادرة على معالجة كل القضايا التي تطرح أمامها على مختلف مستويات التدرج القضائي.



مناقشة مشروع القانون المتعلق بالمجاهد والشهيد

في 10 مارس 1999،

اعتبر السيد سعيد عبادو، وزير المجاهدين، المشروع التمهيدي

المتعلق بالمجاهد والشهيد، المعروض على أعضاء مجلس الأمة للمناقشة، المرجع



التوجيهي الذي يحمي المبادئ الأساسية لثوابت ورموز الثورة التحريرية والتكفل بالمجاهدين وذوي الحقوق والحفاظ على التراث التاريخي والثقافي.

ومن جهته، أشار تقرير لجنة الصحة والشؤون الإجتماعية والعمل والتضامن الوطني للمجلس إلى ضرورة التكفل المادي والمعنوي للدولة بفئة المجاهدين وأبناء الشهداء وذوي الحقوق، باعتبار ذلك ديناً على الدولة والمجتمع، طبقاً لأحكام الدستور.

في 13 مارس 1999،

صادق أعضاء مجلس الأمة بالأغلبية على نص القانونين المتعلقين بالتقاعد وبنسبة الإشتراك في الضمان الإجتماعي.



المصادقة على القانون المتعلق بالتزامات المكلفين في الضمان الإجتماعي

وبهذه المناسبة، أكد السيد حسن العسكري، وزير العمل والحماية الإجتماعية والتكوين المهني، أن المصادقة على هاذين القانونين تعد خطوة هامة للدفاع عن أليات التقاعد والضمان الإجتماعي قصد ضمان دفع المعاشات للمتقاعدين في وقتها المحدد وبدون انقطاع، علاوة على تحقيق التوازن للصندوق.

وتهدف مجمل المواد المعدلة الخاصة بقانون التقاعد إلى تحسين معاشات المتقاعدين وإيجاد أنجع السبل لتحديد الأجر الشهري المتوسط والمتقاضى في السنوات الخمس الأخيرة السابقة للإحالة على التقاعد.

ويهدف هذا القانون إلى تحسين تسيير نظام التقاعد ونسبة الإشتراك في الضمان الإجتماعي، قصد التخفيف من العجز المالي الذي وصل إليه الصندوق خلال السنوات الأخيرة.

في 14 مارس 1999،

صادق أعضاء مجلس الأمة بالأغلبية على نص القانون التوجيهي للتعليم العالي.



ويتضمن القانون الجديد عدة مواد تتمثل خاصة في تحديد شروط الإلتحاق بالتكوين العالي وكيفياته، حيث تم ضبط مراحلها وتحديد الشهادات الممنوحة بصورة تكفل الإستعداد العلمي والفكري الجيد، كما يعتني القانون بعناية خاصة بنشاط البحث العلمي، باعتباره مؤشرا رئيسيا في تقييم مستوى الأداء العلمي، ولا سيما بالنسبة للتكوين العالي ما بعد التدرج.

أمّا فيما يتعلق بمستخدمي التعليم العالي فقد ركز القانون على ضرورة العناية بوضعية الأستاذ المادية والإجتماعية وتكريس مبدأ احترام تسلسل رتب الأساتذة على أساس الجدارة العلمية بموجب القوانين الأساسية التي تحكمها، وكذا الإلحاح على دور الأستاذ باعتبار الجامعة مركز إشعاع علمي وثقافي.

في 15 مارس 1999،

صادق أعضاء مجلس الأمة بالأغلبية على نص القانون المحدد للقواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار.

ويهدف هذا القانون الذي يتضمن 48 مادة ضمن خمسة أبواب إلى تنظيم وترقية النشاطات والأسفار السياحية وتحديد أخلاقيات هذه المهنة وإرساء قواعد ممارستها إلى جانب دعم الإحترافية وتحسين نوعية الخدمات.

ويضبط القانون نشاطات وكالة السياحة والأسفار وشروط ممارستها وعقود السياحة، وكذا الواجبات وضبط المخالفات والعقوبات.

ويسعى القانون من جهة أخرى إلى تسهيل الإجراءات وتكثيف ممارسات الوكالات السياحية مع قانون الإستثمار، وذلك عن طريق إلغاء شرط الجنسية الذي كان عائقا أمام الإستثمار الأجنبي.

وسيحقق المساواة بين المتعاملين في طلب رخصة إنشاء وكالة السياحة والأسفار، من خلال رفع التمييز بين القطاعين العمومي والخاص، مما سيدعم الإحترافية باشتراط التأهيل المهني، قصد تحسين نوعية الخدمات وترقيتها، استجابة لتطلعات الزبائن وتحفيز روح المنافسة بين الوكالات السياحية.

في 16 مارس 1999،

صادق مجلس الأمة، على نص القانون المتعلق بالتنظيم القضائي، ما عدا المواد 24,27,34,35,40، وذلك خلال الجلسة التي ترأسها السيد تونسي بوساحية، نائب رئيس المجلس، وحضرها ممثل الحكومة، السيد غوتي مكاشة، وزير العدل.

ويتضمن هذا القانون 42 مادة تنص على أن النظام القضائي يتميز بالإزدواجية المتمثلة في القضاء العادي والقضاء الإداري، وبمحكمة تنازع تفصل في تنازع الإختصاصات.



ونص القانون على كيفية تشكيل وتنظيم المحاكم وسيرها، وكذا المجالس القضائية، والجهات القضائية المختصة والمتمثلة في إنشاء محاكم تجارية وبحرية وعقارية واجتماعية والأحوال الشخصية والعسكرية.

وعقب المصادقة على نص القانون، ألقى وزير العدل كلمة قصيرة أكد فيها أن هذا القانون يهدف إلى مواكبة التطورات التي تعرفها البلاد في المجالات القانونية والتنظيمية والإقتصادية والإجتماعية، معبرا عن أمله في أن تتمكن اللجنة البرلمانية المتساوية الأعضاء من دراسة الخلاف الحاصل في المواد التي لم يصادق عليها أعضاء المجلس وأبدت الحكومة تحفظات بشأنها.

وأضاف السيد غوتي مكامشة أن توصيات المجلس بخصوص مسألة التكوين ستجسد ميدانيا حسب الإمكانيات المتوفرة.

ولالإشارة، فإن المواد التي لم يصادق عليها المجلس ستحال على اللجنة البرلمانية المتساوية الأعضاء.

في 17 مارس 1999،

أجلت المصادقة على نص القانون الخاص بالمجاهد والشهيد ليوم 18 مارس، بمجلس الأمة.

وقد قرر تأجيل المصادقة على النص التي كانت مبرمجة يوم 17 مارس 1999 في جدول أعمال مجلس الأمة لاستكمال إضافة الإثراءات والمقترحات المقدمة من طرف لجنة الصحة والشؤون الإجتماعية والعمل والتضامن الوطني، بعد مناقشته وإثرائه من طرف أعضاء المجلس.

وللتذكير، فإن مشروع هذا القانون يتضمن عدة مواد تهدف إلى إبراز وتأكيد واجب الدولة ووفائها لهذه الشريحة من ذوي الحقوق وترسيخ تقاليد التضحية والوفاء، والفداء للوطن.

كما ينص المشروع على وجوب تكييف النصوص السارية مع الواقع المعيشي وإعادة النظر في بعض الأحكام التي تجاوزتها الظروف وتحقيق الإنسجام بين مختلف النصوص التشريعية التي تحكم المجاهدين وذوي حقوق الشهداء والتكفل بالتراث التاريخي والثقافي لثورة التحرير الوطني، وذلك قصد تكريس مبادئ أول نوفمبر.

في 18 مارس 1999،

صادق أعضاء مجلس الأمة بالأغلبية على نص القانون الخاص بالمجاهد والشهيد، بعد مناقشته وإثرائه.



وبهذه المناسبة، ألقى وزير المجاهدين، السيد سعيد عبادو كلمة، عقب المصادقة على القانون، أوضح فيها أن التصويت جاء ليؤكد مدى اهتمام الدولة بشريحة المجاهدين، وذوي حقوق الشهداء، قصد رد الاعتبار لهم ورفع مكانتهم، عرفانا بالتضحيات الجسام التي قدموها في سبيل تحرير الوطن.

كما نص القانون، من جهة أخرى، على وجوب تكييف النصوص السارية مع الواقع المعيشي وإعادة النظر في بعض الأحكام التي تجاوزتها الظروف وتحقيق الإنسجام بين مختلف النصوص التشريعية التي تحكم المجاهدين وذوي حقوق الشهداء.

في 17 جويلية 1999،

ناقش أعضاء مجلس الأمة، بمقر المجلس، مشروع القانون المتعلق بالتمهين، برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، وبحضور السيدين حسن العسكري، وزير العمل والحماية الإجتماعية والتكوين المهني، وكريم يونس، كاتب الدولة المكلف بالتكوين المهني.

وقد أكد أعضاء مجلس الأمة، خلال تدخلاتهم، على ضرورة تعزيز وتطوير مجال التكوين المهني وجعله يساير التحولات الجارية والعميقة التي يعرفها عالم الشغل من خلال تعديل القوانين التنظيمية لهذا القطاع وفق متطلبات اقتصاد السوق.

ومن جهته، ذكر السيد حسن العسكري، أن قانون التمهين الذي صدر في سنة 1981 قد عرف تعديلات عام 1990، غير أن التحولات الجارية التي تعيشها البلاد تقتضي ملاءمة القانون مع حركة تطوره.

ومن جهتها، فقد درست لجنة الصحة والشؤون الإجتماعية والعمل والتضامن الوطني للمجلس، السبل الكفيلة بتعديل هذا القانون لحماية التمهين وتقنين علاقة العمل مع المؤسسة المستخدمة.

غير أن اللجنة لاحظت نقائص في النص القانوني، بحيث ترى أنه لم يعط للشركاء الإقتصاديين والإجتماعيين ومختلف الغرف التجارية والصناعية، وكذا التنظيمات المهنية الإجتماعية، إلا دورا استشاريا وكان من المفروض إشراكهم بصورة فعلية وصریحة في عملية التمهين.

وأشارت اللجنة إلى أن التعديل لم يأخذ بعين الاعتبار رأي جميع الأطراف المعنية بصورة مباشرة بتطبيق هذا القانون.

في 18 جويلية 1999،

ناقش أعضاء مجلس الأمة، برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس، مشروع



القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 83 - 14 المؤرخ في 2 جويلية 1983 والمتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الإجتماعي.

وذكر السيد حسن العسكري، وزير العمل والحماية الإجتماعية والتكوين المهني، أن الإقتراح المتضمن في هذا المشروع يخص تعديل بعض أحكام القانون رقم 83 - 14، سواء قصد تحديثها أو لتدعيم فعاليتها وحماية مصالح صندوق الضمان الإجتماعي. وأضاف الوزير أن النصوص التشريعية الخاصة بالضمان الإجتماعي تمنح عددا معينا من الحقوق ومن الخدمات إلى المؤمنين الإجتماعيين وعائلاتهم، وبمقابل هذه الحقوق، يحدد التشريع، الإلتزامات التي يتوجب على المؤمنين احترامها.

وفي هذا الإطار ألحت لجنة الصحة والشؤون الإجتماعية والعمل والتضامن الوطني في تقريرها التمهيدي عن نص القانون المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الإجتماعي على ضرورة تكييف منظومة الحماية الإجتماعية مع المعطيات الإقتصادية الجديدة والعمل من أجل إيجاد آليات وحلول جديدة، حتى يتمكن صندوق الضمان الإجتماعي من استرجاع توازنه المالي الذي عرف اختلالات خطيرة خلال السنوات الأخيرة.

ومن جهة أخرى، لاحظت اللجنة استحالة تطبيق بعض الإجراءات المقترحة في التعديل.

في 19 جويلية 1999،

عقدت جلسة علنية، برئاسة السيد بوساحية تونسي، نائب رئيس المجلس، صادق أعضاء مجلس الأمة، خلالها، على نص قانون التمهين بحضور كل من السادة: حسن العسكري، وزير العمل والحماية الإجتماعية والتكوين المهني ومحمد كشود، وزير مكلف بالعلاقات مع البرلمان وكاتب الدولة المكلف بالتكوين المهني.

فبعد قراءة التقرير التكميلي من طرف مقرر لجنة الصحة، الشؤون الإجتماعية، العمل والتضامن الوطني، شرع أعضاء مجلس الأمة بالتصويت، مادة بمادة على قانون التمهين.

في 20 جويلية 1999،

استأنف مجلس الأمة أشغال جلسته العامة، برئاسة السيد تونسي بوساحية، نائب رئيس مجلس الأمة، حيث تمت المصادقة على مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 83 - 14 المؤرخ في 2 جويلية 1983 والمتعلق بالتزامات المكلفين في الضمان الإجتماعي، باستثناء مادته الثالثة، التي ستحال على اللجنة المتساوية الأعضاء.



وبعد ذلك صادق أعضاء مجلس الأمة، على المادة 41 من القانون المتعلق بالتحكم في الطاقة.

وتنص المادة المعدلة على أن «الأجهزة الجديدة المباعة أو المستعملة على مستوى التراب الوطني والمستهلكة للكهرباء والغاز والمواد البترولية ذات الإستهلاك المفرط للطاقة وفق معايير الفعالية الطاقوية تخضع إلى رسم يحدده التشريع».

وللتذكير، فقد تمت المصادقة على القانون في أوت 1998، من طرف المجلس الشعبي الوطني، وفي نوفمبر من طرف مجلس الأمة، باستثناء مادته 41.

وتم تعديل المادة من طرف اللجنة المتساوية الأعضاء لغرفتي البرلمان والمصادقة عليها في جوان 1999، من طرف المجلس الشعبي الوطني.

في 26 جويلية 1999،

شرع مجلس الأمة، برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس، وبحضور السيد تيجاني صلوانجي، كاتب الدولة مكلف بالجالية الجزائرية بالخارج ووزير الإتصال بالنيابة، في دراسة مشروع القانون المتعلق بالإشهار.

وبعد تقديم التقرير التمهيدي عن نص القانون من طرف السيد مقرر لجنة الثقافة والإعلام والشباب والسياحة، سجل تدخل 8 أعضاء.



مناقشة قانون الإشهار

وقد خصصت الجلسة المسائية لمناقشة مشروع تعديل القانون الداخلي لمجلس الأمة، وقبل التأكيد على أهمية التعديل ركز بعض المتدخلين، بعد فتح مجال المناقشة، على الطريقة التي جاء بها، والتي يجب أن تكون بمبادرة من الرئيس أو باقتراح من مجموعة

من أعضاء المجلس تتشكل من 15 عضوا.

وقد قدمت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان اقتراحات جديدة تخص المشروع.



في 27 جويلية 1999،

رفع أعضاء مجلس الأمة، برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس، الجلسة العلنية المخصصة لمناقشة مشروع تعديل النظام الداخلي لمجلس الأمة.



مناقشة قانون النظام الداخلي لمجلس الأمة

وقد ركز المتدخلون على ضرورة استخلاص نتائج الممارسة البرلمانية لمجلس الأمة منذ تأسيسه في 4 جانفي 1998، وضرورة تطابقه مع القانون

العضوي الصادر في 9 مارس 1999، والمحدد لتنظيم و سير المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة و العلاقات الوظيفية وبينهما وبين الحكومة، قصد إعطاء فعالية وحيوية أكثر في العمل التشريعي لمجلس الأمة.

فيما لخص رئيس مجلس الأمة هذه المناقشات بقوله: «نحن دائما نعتقد بأننا في مخبر للديمقراطية والمخبر يحتاج إلى عدة تجارب وممارسات ليتضح الطريق وترسم المعالم بكل وضوح.»

في 29 جويلية 1999،

استأنف مجلس الأمة أشغال جلسته العلنية العامة صباحا، برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس، برد وزير الداخلية والجماعات المحلية، السيد عبد المالك سلال، على سؤال شفوي للسيد ناصر بوداش، عضو مجلس الأمة، متعلق بتعويضات المنكوبين والمبالغ المخصصة للمتضررين إثر الفيضانات التي تعرضت لها ولاية برج بوعرييج سنة 1994.

ورفض أعضاء مجلس الأمة، في نفس اليوم، برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس، بحضور السيد تيجاني صلاونجي، كاتب الدولة المكلف بالجالية الجزائرية المقيمة في الخارج، ووزير الاتصال بالنيابة، القانون الخاص بالإشهار.

وقد صوت ضد النص 49 عضوا، بينما امتنع عن التصويت 52 عضوا، ووافق عليه خمسة أعضاء فقط، وكانت هذه الوثيقة محل انتقادات أعضاء مجلس الأمة الذين عابوا عليه كونه يسبق قانون الإعلام.



وفي أعقاب الجلسة، أوضح السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس، أن مشروع القانون المقترح كان من الواجب أن يسبقه القانون حول الإعلام، مشيراً إلى أن حرية التعبير تعد مكسباً لا رجعة فيه. وأشار من جهة أخرى أنه لا يجب إحلال احتكار أصحاب رؤوس الأموال محل احتكار الدولة في هذا القطاع، وإلا تحولت القضية إلى دكتاتورية السوق.

في 31 جويلية 1999،

أعلن السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، عن تأجيل مناقشة التقرير التكميلي لتعديل القانون الداخلي لمجلس الأمة. وقد أوضح السيد بشير بومعزة بأنه سيجتمع في وقت لاحق مع لجنة التنسيق من أجل دراسة مسألة تحديد تاريخ مناقشة مشروع تعديل القانون الداخلي للمجلس والتصويت عليه خلال جلسة 1 أوت 1999. وللإشارة، فقد أوكلت الكتلة البرلمانية للأحرار مهمة ترؤسها إلى السيد بوجمعة صويلح، خلفاً للسيدة مريم بلميهوب زرداني، بينما قررت الكتلة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني تجديد الثقة للسيد مدني برادعي كرئيس لها، وفضلت كتلة التجمع الوطني الديمقراطي تأجيل عملية تجديد هيئتها المسيرة إلى شهر سبتمبر المقبل.

في 1 أوت 1999،

تمّ في جلسة علنية، تأجيل مناقشة التقرير التكميلي لمشروع تعديل القانون الداخلي لمجلس الأمة والتصويت عليه إلى شهر سبتمبر 1999.

وجاء قرار التأجيل بعد اجتماع السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس، مع هيئة التنسيق وبالتشاور مع رؤساء الكتل البرلمانية التي عبرت من جهتها على رغبتها في تأجيل البث في مشروع القانون إلى الدورة الخريفية المقبلة.

وفي كلمته، أشار السيد بشير بومعزة، أنه، إضافة إلى الصلاحيات التي يخولها له القانون الداخلي بصفته رئيساً للمجلس، فضل توسيع الإستشارة مع كل الكتل البرلمانية قبل إعلان قرار التأجيل الذي قال أنه سيسمح لأعضاء المجلس بإجراء دراسة معمقة لنص مشروع تعديل النظام الداخلي.



القوانين التي درسها مجلس الأمة

القوانين المصادق عليها

* القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 8312 المتعلق بالتقاعد وقانون رقم 9412 المحدد لنسبة الإشتراك في الضمان الإجتماعي،

* القانون المحدد لنشاط وكالات السياحة والأسفار،

* القانون التوجيهي للتعليم العالي،

* القانون المتعلق بالتنظيم القضائي، باستثناء المواد: 24, 27, 34, 35, 40.

* قانون المجاهد والشهيد،

* القانون المتعلق بإستعادة الونام الوطني المدني،

* القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 81 - 07 المؤرخ في 24 شعبان 1401 الموافق لـ 27 جوان 1981 المتعلق بالتمهين،

* القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 89 - 14 المؤرخ في 21 رمضان 1403 الموافق لـ 2 جويلية 1983 والمتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الإجتماعي، باستثناء المادة 3.

القانون المرفوض من قبل مجلس الأمة

* قانون الإشهار.

القانون المؤجل من قبل مجلس الأمة

* القانون الداخلي لمجلس الأمة.

المادة التي أعيده النظر فيها وصادق عليها مجلس الأمة

* المادة 41 من القانون المتعلق بالتحكم في الطاقة.



على إثر اختتام الدورة التشريعية العادية الأولى، يوم 2 أوت 1999، ألقى السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، الكلمة التالية :



اختتام الدورة التشريعية العادية الأولى لسنة 1999

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
- السيد رئيس الحكومة،
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
- وأعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛

اسمحوا لي في البداية أن أرحب بكم في مجلسنا باسمي الخاص وباسم السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

ها نحن نأتي إلى نهاية دورتنا الربيعية العادية، وهي الدورة الثالثة من عمر المجلس، ومثل هذه الفرصة مناسبة لتقييم أعمالنا، وما أنجزناه من مهام خلال هذه الفترة، وذلك من أجل تدعيم الإيجابيات وتدارك النقائص في الدورات المقبلة.

خلال هذه الدورة درسنا وناقشنا عدة ملفات مهمة - عشرة بالضبط -، تتعلق بميادين وقطاعات حيوية في المجتمع، مثل القضاء والتعليم والضمان الإجتماعي.

وأود هنا أن أركز على ملف واحد وهو المتعلق بقانون استعادة الوثام المدني، الذي كان محل اهتمام الجميع خلال هذه الفترة، نظرا لخصوصيته وحيويته.

أقول إن حصيلة أشغالنا خلال هذه الدورة متوسطة، لأنه كان بإمكاننا العمل أكثر مما أنجزناه. غير أن طبيعة عملنا البرلماني فرضت علينا ريثما معيناً من النشاط.

ومثلما يتوقف نشاط غرفتنا على ما تحيله علينا الغرفة الأولى من نصوص قانونية، فإننا نتفهم جيدا ظروف عمل الغرفة الأولى، كما نتفهم ظروف الحكومة، وخاصة في هذه المرحلة.



ولتحقيق مردودية أكبر في عملنا والإستفادة من الفرص المتاحة لنا، أعتقد أنه ينبغي علينا استعمال بعض صلاحياتنا في متابعة النشاطات المحلية والمنجزات التي تتحقق على مستوى الولايات والبلديات، وذلك في مهمات استعلامية.

في هذه الدورة، صدر القانون العضوي الذي ينظم العلاقات بين البرلمان والحكومة، وهو قانون انتظرنا صدوره طويلا، لأنه يفتح المجال أمام مجلسنا لممارسة مهمته التشريعية الأساسية من خلال اللجنة المتساوية الأعضاء التي تمكنه من إبداء رأيه في النصوص القانونية وتعديلها بصفة غير مباشرة. وهو ما يفسر حرصنا على انطلاق هذه اللجنة في عملها وإزالة العراقيل التي تواجهها، حتى نتمكن من دراسة النصوص التي بقيت محل الخلاف بين الغرفتين وهي:

1 - القانون الأساسي لعضو البرلمان: تحفظ المجلس على أحكام 11 مادة منه لمخالفتها في رأيه للدستور والصياغة التشريعية السليمة.

2 - القانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي الذي رفض المجلس 5 مواد منه لمخالفتها، في نظره، المنطق القانوني السليم في التخصص النوعي والإقليمي للمحاكم، بالإضافة إلى وجود بعض النقائص فيه.

3 - القانون المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الإجتماعي الذي رفض المجلس مادة واحدة منه لغموض صياغتها في نظره.

4 - القانون المتعلق بالإشهار الذي رفضه المجلس بأكمله لأنه في رأي المجلس يقيم احتكار سلطة المال الخاص على حساب سلطة الدولة وحرية المنافسة الحقيقية في هذا المجال. كما أنه يأتي قبل سن القانون العضوي المتعلق بالإعلام، وهذا مخالف للمنطق، وينطبق عليه المثل الشعبي: «المحراث قبل الجابدة».

وبهذه المناسبة، نود أن يحرك الطرف المعني آليات عمل اللجنة المتساوية الأعضاء بخصوص هذه النصوص في أقرب الآجال، وبالأخص نص القانون الأساسي لعضو البرلمان.

خلال هذه الدورة، وفي مجال ممارسة مجلس الأمة لوظيفته في الرقابة البرلمانية على عمل السلطات التنفيذية، طرح أعضاء المجلس عدة أسئلة شفهية ومكتوبة لأعضاء من الحكومة حول قطاعات مهمة وحيوية.

سيداتي، سادتي،

إن الدورة الخريفية القادمة ستكون مهمة وسيكون عملها أكثر قوة، من خلال الملفات التي ستعرض فيها، وسيكون العمل التشريعي لمجلس الأمة خلالها أكثر فاعلية، بتنشيط اللجنة المتساوية الأعضاء، وتعديل النظام الداخلي للمجلس على ضوء التجربة المكتسبة ووفقا للقانون العضوي المنظم للعلاقات.

ولقد فضل المجلس تأجيل التصويت على تعديل نظامه الداخلي إلى الدورة المقبلة، من أجل إعطاء فرصة أوسع لإثرائه وتدقيقه، مع الحرص على التأكيد بأن رئيس المجلس والمكتب لم يستعمل صلاحياته في اتخاذ هذا الإختيار، بل تشاور جميع الأعضاء في هذا الموضوع، وإذا لم يكن هناك إجماع على قرار التأجيل، فإن الأغلبية الساحقة من الأعضاء قد وافقت عليه.

لقد تطرق السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، في كلمة اختتام الدورة في هذا الصباح، إلى تجربتنا البرلمانية، وأنا أشاطره الرأي فيما طرحه حول ضبط جداول أعمال الدورات



وبرمجة النصوص التشريعية وإرساء قواعد عمل بين البرلمان بغرفتيه وبين الحكومة، من شأنها تعزيز عملنا المشترك وتدعيمه، لذا فإنني لن أتحدث عنها في هذا المقام. وعلى الصعيد الوطني، كانت هذه الفترة غنية بالنشاط والأحداث الوطنية التي ساهم مجلسنا في بعضها بصفة مباشرة (الانتخابات الرئاسية)، وبطريقة غير مباشرة في بعضها الآخر (قمة الوحدة الإفريقية OUA).

وعلى الصعيد الخارجي، شارك مجلس الأمة في عدة وفود برلمانية مثلت الجزائر في اللقاءات البرلمانية الإقليمية والدولية، وفي الزيارات الثنائية إلى بعض الدول. وبعد هذا الشوط القصير الذي قطعناه من عمر تجربتنا البرلمانية الجديدة، أعتقد أنه حان الوقت للتساؤل حول أهمية وفائدة نظام البرلمان بغرفتين في تدعيم العمل الديمقراطي وترسيخ التعددية، ما دام التساؤل عن الديمقراطية كمكسب غير قابل للتراجع مازال يثار هنا وهناك، وما دامت الممارسة الديمقراطية محل تضارب وجدل. إن تجربة السلطة التشريعية بغرفتيها في الجزائر وعلاقة هذه الأخيرة بالسلطة التنفيذية مازالت تغذي النقاش في الساحة الوطنية، وهذا طبيعي بالنظر إلى حداثة التجربة ونقص الممارسة ولكن هل هي في مأمن من بعض التصلب والحساسيات من جانب هذا الطرف وذلك؟

التساؤل حول النظام البرلماني بغرفتين - هل هو مكسب للديمقراطية أو عرقلة لها؟ مازال قائما، وحتى داخل هذا المجلس. وقد يكون التساؤل مشروعا يهدف إلى بلورة أكثر للثقافة البرلمانية ودفع هذه التجربة إلى آفاق أمتن ومردودية أفضل، مواكبة للعصر. إنني مقتنع كل القناعة بأنه رغم أن ثلاث دورات في حياة مجلسنا غير كافية للحكم الموضوعي على أدائه، إلا أنني أؤكد على دوره التكاملي والمتناسق مع الغرفة الأولى والجهاز التنفيذي، مع الحرص على شخصية وخصوصية كل هيئة في المنظومة التشريعية الوطنية.

إنني أطرح أمامكم هذه الأفكار باختصار، وأترك الحكم على تجربة مجلس الأمة للوقت والممارسة ولذوي النوايا السليمة.

واسمحوا لي أن أتطرق هنا إلى موضوع هام شغل الساحة الوطنية هذه المدة. إن اللغة العربية كلغة وطنية يحميها التاريخ والدستور، وعلى الجميع أن يبقيها خارج سوق السياسة وأن تبقى في منأى عن المساومة والمتاجرة. فبعدما شهد الدين من متاجرة باسمه، علينا أن نكون حذرين من مستعملي اللغة العربية كذريعة سياسية.

أجدد شكري لضيوفنا الكرام على حضورهم أشغال جلستنا الختامية هذه. كما أجدد شكري إلى السيدات والسادة الأعضاء على الجهود التي بذلوها طوال هذه الدورة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

طبقا لأحكام الدستور والقانون العضوي المنظم للعلاقات بين البرلمان والحكومة، أعلن الإختتام الرسمي لدورة الربيع لمجلسنا.



المصادقة على قانون استعادة الوئام المدني



كلمة السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، في بداية الجلسة الافتتاحية المخصصة لمناقشة نص قانون استعادة الوثام المدني.

ألقى السيد أحمد عبد الله الحاج، نائب رئيس مجلس الأمة، يوم 11 جويلية 1999، في بداية الجلسة الافتتاحية لأشغال مجلس الأمة المخصصة لمناقشة نص قانون استعادة الوثام المدني كلمة بإسم رئيس مجلس الأمة، السيد بشير بومعزة، وفيما يلي نص الكلمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الحكومة،
السادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة الضيوف والصحافيين،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نستأنف أشغال هذه الدورة، حيث تحملنا روزنامتنا إلى إعطاء الأولوية لدراسة مشروع قانون الوثام المدني الذي يجسد الطموح العميق للسلم من جهة، ويندرج ضمن تعهدات رئيس الجمهورية التي التزم بها أثناء الحملة الانتخابية من جهة أخرى. فبصرف النظر عن شكله القانوني، فإن المشروع في حد ذاته يهدف إلى استئصال العنف من ثقافتنا الوطنية؛ ذلك أن المظاهر المختلفة التي يتجلى فيها هذا الأخير تعتبر غريبة عن تقاليدنا الوطنية. إن ما كان يوصف عادة بالأصولية المتطرفة لم يكن في الواقع سوى تلك الثقافة المضادة التي فرضت علينا كنتيجة للفراغ والإنحلال السياسي.

يهدف هذا النص في مرحلته الأولى إلى وقف هذه الظاهرة، ثم استئصال جذورها بالطرق الديمقراطية وبالسياسات الإصلاحية العميقة، بغية إقامة عدالة اجتماعية حقيقية تعتبر الرباط الأمتن للتضامن الوطني.

ولا يمكن وضع حد للتكرار المحتمل لهذه الوضعية المأساوية، التي هددت بعمق حتى مصيرنا الوطني، إلا بمثل هذه الأعمال السياسية المتكاملة والتي تندرج ضمن منظور متجانس.

بكلمة واحدة، إن نص هذا القانون سيمكننا، أثناء تطبيقه، من الشروع في مرحلة جديدة نتجاوز بها تلك الوضعية التي كان فيها البؤس الثقافي والأخلاقي يمثل الأرضية الخصبة للتنافر وكل أشكال التطرف التي واجهناها.



أيتها السيدات، أيها السادة،

كوننا نعطي الأولوية في أشغالنا لمشروع هذا القانون، فإننا بذلك نستجيب للإنشغال العميق للأمة بخصوص مستقبلها؛ مستقبل تريد أن يطبعه السلم والوئام.

خلال هذه الجلسة سنناقش مشروعا أثيرت حوله الكثير من التعليقات، بعضها مرحب به، والبعض الآخر منتقد، أو حتى رافض إياه. وكل ذلك يعتبر طبيعيا بالنظر للأهداف والعمق الإستراتيجي للنص الذي يهدف إلى إنهاء وضع جد معقد ومتدهور وإحلال السلم والوئام المدني مكانه، وتعلمون أن الإقرار التشريعي حول هذا النص سيكون متبوعا باستفتاء شعبي؛ وهذا ما يبين أننا أمام مشكل استثنائي للغاية. إن الغرض من عرض هذا القانون للمصادقة الشعبية هو تمكين المواطنين من أن يكونوا طرفا في اتخاذ القرار، وفي نفس الوقت يعزز مكانة ودور المؤسسات التشريعية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد عانت بلادنا من أوضاع خطيرة يعلم جميعنا مدى آثارها المادية وال نفسية على مجتمعنا، وبخاصة على ضحايا الإرهاب، هؤلاء الذين سوف لن تتخلى عنهم الدولة مهما كانت الظروف السياسية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد قلت خلال مناسبات عدة أن الخطر الإرهابي يظهر دوما ضراوته ووحشيته في المناطق التي غابت عنها الدولة، وأنه يستمر في العيش كلما غابت الديمقراطية التي يموت بها اختناقا. واليوم، فإن سلطة الدولة قد تدعمت أكثر فأكثر بفضل السند الشعبي، ونفوذها على مجموع جهات الوطن بات حقيقة واضحة، مما ترتب عنه انخفاض ملحوظ في كثافة الأعمال الإرهابية وتقلص مجال تحركاتها من يوم لآخر. إن مرد هذا التراجع الواضح للعنف والإرهاب، الذي تفضى ببلادنا منذ سنوات، يعود إلى ديمقراطية مؤسساتنا الجمهورية، من بينها الجيش الوطني الشعبي الذي يعرف الجميع مدى طابعه الجمهوري وقوة إحساسه الوطني. وفي نفس الوقت، يمكن إرجاع ذلك إلى الوعي الشعبي الجلي والمشاركة الفعالة لفئات عريضة من مجتمعنا في محاربة الإرهاب.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ليكن واضحا، ونحن نناقش مشروع قانون استرجاع الوئام المدني، أنه ليس في أذهاننا أو تصوراتنا أي خلط بين الرأفة وبين الصفح والتمسك بصرامة القصاص والعقاب عند الاقتضاء. وبنفس الكيفية، فإننا نسعى إلى تشييد مجتمع يسترجع فيه الجزائري مواطنته كاملة؛ أي الإحساس بالسلم والثقة في المستقبل. وتعني هذه الثقة في المستقبل، بشكل عام، بعث الإقتصاد الذي كان معطلا والذي سيسمح بتلبية احتياجات المواطن في ميدان السكن، الشغل، التعليم، الصحة. من هذا المنطلق، فإن الوئام المدني سيشكل خطوة حقيقية نحو سلم دائم وتنمية مستمرة.



أيتها السيدات، أيها السادة،

بدون شك، إن مساهمة أعضاء مجلس الأمة في النقاش ستضفي على مشروع هذا القانون المعروف عليكم للمناقشة المزيد من التوضيحات، كما أنها تمكن الشعب الجزائري، المدعو للتعبير عن رأيه من خلال الاستفتاء، من تعميق فهمه لبعد وفلسفة هذا المشروع.

بصرف النظر عن حرفية أي نص، فإن فلسفته تكمن في روحه التي تعطيه بعده الحقيقي وتدرجه بقوة في سياق الآفاق السياسية التي تشكل غايته.

وبخصوص هذه الآفاق، أود أن أستشهد بمقولة أحد المفكرين المشهورين، ومن خلال هذا النص، نريد كسر طوق الحلقة: «إن البؤس في شتى صورته المادية، الروحية والثقافية يولد العنف، والعنف بدوره يعيدنا للبؤس.»

والحقيقة أن محتوى هذا القانون، كما هو معروض علينا، يشكل نقطة انطلاق نحو تسيير أفضل لوضع معقد ومتدهور بشكل خطير، ومنطلقا لتحقيق مختلف التغييرات التي تقتضيها المرحلة الجديدة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد دعوتكم قبل حين لتنكبوا على دراسة روح وطبيعة النص المعروض عليكم، ولكن الآن سأطالبكم بأكثر من ذلك، وهو أن تسهروا بكل عناية على تطبيقه الفوري وأن تولوا اهتماما بالغاً لعمقه الإستراتيجي ولأهدافه القصوى والمتمثلة في التجاوز الجذري للوضع المأساوي في جميع جوانبه للخروج إلى فضاء يتسم بالاستقرار، الرفاهية والوثام.

وإذا سمحتم، فسأصيغ على النحو التالي ما هو مطلوب منكم: أن تقوموا برهان، والذي حتى وإن بدا في نظر البعض مخيفاً ومرعباً، بسبب احتمال بعض نتائجه غير المتوقعة، ولكنه رهان لا مناص منه. وهذا الرهان هو السلم والوثام الوطني الذين تراجعاً بشكل خطير طوال السنوات المأساوية الأخيرة التي عشناها.

إننا مقتنعون بعد عشرينات عديدة من الحياة الوطنية المستقلة بمجموعة من الأفكار الرئيسية التي سأبصرنها على النحو التالي، وقد استعرتها من نفس المفكر الذي أشرت إليه منذ قليل:

- « طالما أن السياسة تحتوي على بذور العنف،
- « وطالما أن العدالة تميل إلى إظهار قوتها من خلال الصورة المرعبة للمشنقة،
- « وطالما أن العدالة الإنسانية تبدي رضاها عن تشابهها القليل مع العدالة الإلهية،
- « ومن هنا، فما دامت العقيدة ستمثل الجحيم أكثر من الرحمة،
- « وما دام بإمكان القاضي أن يتحول إلى جلد،



« وما دام بإمكان القائد أن يتحول إلى طاغية،
« وطالما أن المبدأ الذي هو الحق سيميز عن الفعل الذي هو القانون،
« طالما أن اللامتجزيء سيتضمنه القانون المدني، واللامجبور سيتضمنه القانون
الجنائي،
« طالما أن الحرية تنشط بالأوتار، والكمامة تخترق الحقيقة،
« وطالما يظل في هذا البلد مقهورون يتعرضون للنتائج السلبية لكل صور الطغيان،
سواء كانت سياسية، اجتماعية أو ثقافية»، سيكون هنا محقون يدمون ومستضعفون
يئنون ويبكون.

يجب أن تظل معركتنا متواصلة، وضماننا مسلحة وفي يقظة دائمة حتى وإن كانت
الأبيات السابقة الذكر توحى بالعزل أو التجرد من السلاح.

ونعني بتسليح الضمير:
« وجود قانون نزيه غير قابل للإرتشاء، يشكل سدا منيعا أمام كل أشكال تفسخ العدالة
وكل القوانين الجائرة.
« فهو التسامح الذي يقضي على كل أشكال الطغيان وروح الثأر والإنقام.
« وهي الرحمة التي لا يفهم منها التشجيع على التمرد.
« هي الهزيمة المطلقة للسجانين وكل أولئك الذين تمثل الحرب الأهلية بالنسبة إليهم
نعمة، ويشكل الوفاق الوطني في بالهم كارثة على مشاريعهم وامتيازاتهم.
« هو السعي الدائم لتحقيق الأمل الواعي الذي لا يختلط بالوهم.»

صفوة القول، إننا نتحمل مسؤولية جسيمة وخطيرة في أن واحد بخوضنا بكل شجاعة
هذا الوثام، وثام السلم والاستقرار والوثام المدني.

علينا إذن أن نرضى بالتخلي عن كثير من أسلحتنا، ما عدا ذلك السلاح الذي يمثله
الوعي الشعبي. ولا يحفى على أحد أنه قبل أن نصل إلى المستقبل الذي هو الوثام المدني،
علينا أن نتجاوز العديد من الحواجز، أن نتفادى الكثير من العقبات وأن نتحلى بكثير من
اليقظة.

وسأختم كلمتي بهذا الإشهاد الذي يبدو أنه يتجاوب مع انشغالاتنا :
« إن مسيرة البشرية نحو المستقبل تحمل نفس المواجهات التي تحملها رحلة
استكشافية.

« إن التقدم ملاحه، غالبا ما تتم ليلا، وهي محفوفة بالحواجز والمخاطر.
« هناك لحظات شوم يكون فيها الأفق قاتما حتى ليخيل للواحد أنه يمشي هكذا نحو
الهاوية...

« الأعاصير والرعود؛ فوق رؤوسنا الماضي، كله غيوم مشحونة بالبرق. هذه الزمجرة
هي الحرب، وفجأة ينقش الضباب، ويبزغ النور كما لو أن شرخا يحدث في السواد الداكن
المتأمر على السحب، فجوة تبيض الظل بأكمله، وبغثة في الأفق وفوق الهاوية وما بعد
السحاب، ترتعش البشرية عند رؤيتها لذلك النور المشع. »



المناقشة والمصادقة على قانون الوثام المدني خلال الجلسات العامة



المصادقة على القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني

في 11 جويلية 1999، صادق مجلس الأمة بالأغلبية على نص القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني، حيث سجل 131 صوت بنعم وامتناع 5 أعضاء عن التصويت، فيما لم يسجل أي رفض.

استأنف مجلس الأمة أشغال جلسته الصباحية لمناقشة قانون الوثام المدني برئاسة السيد أحمد عبد الله الحاج، نائب رئيس مجلس الأمة، بمقر المجلس، وقد حضرها كل من السيد اسماعيل حمداني، رئيس الحكومة، وأعضاء عن حكومته.

وقد ألقى السيد أحمد عبد الله الحاج، نائب رئيس المجلس، في بداية الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة، كلمة باسم السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس، أكد فيها أن مشروع هذا القانون يدخل في سياق خطة لتطويق ثقافة العنف بواسطة مناهج وسياسات تصحيحية تقوم على عدالة اجتماعية وتضامن حقيقي وعدل سليم.

وعقب ذلك شرع رئيس الحكومة السيد اسماعيل حمداني، في تقديم نص قانون استعادة الوثام المدني، مؤكداً بأنه صار مطلباً شعبياً.

وحسب السيد حمداني، فإن النص يرتكز على أربعة محاور أساسية تتمثل في: التمسك بالدستور والحرص على تنفيذ قوانين الجمهورية، وإحقاق حق عائلات ضحايا الإرهاب



والتكفل بهم، والعرفان إزاء المؤسسات وجميع المواطنين المخلصين، وفسح المجال للعودة لكل من ضل الطريق.
استأنف مجلس الأمة ظهرا جلسته المخصصة لمناقشة نص القانون المتعلق باستعادة الوئام المدني، برئاسة السيد عمار زاوي، نائب رئيس مجلس الأمة، وقد سجل في قائمة المتدخلين 56 عضوا.

أكدت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان بمجلس الأمة من خلال دراسة



مناقشة مشروع القانون المتعلق باستعادة الوئام المدني

نص قانون استعادة الوئام المدني على أهمية هذا النص من حيث الأهداف السامية التي يرمي إلى تحقيقها. وقد أوضح مقرر اللجنة، في عرضه للتقرير التمهيدي لنص القانون أمام أعضاء مجلس الأمة، أن من بين أهداف هذا النص استرجاع الأمن

والإستقرار الشامل والوئام المدني والحرص على اجتثاث جذور الحقد والفتنة.

كما أقرت اللجنة بمبدأ مسؤولية الدولة القانونية عن الأضرار التي أصابت ضحايا الإرهاب وتكفلها بهذه الفئة من شأنه أن يحقق الوئام الوطني المنشود.

واغتتم مقرر اللجنة الفرصة للإشادة بالدور الوطني والشجاع لمؤسسات الدولة، وفي مقدمتها الجيش الوطني الشعبي وكافة أسلاك الأمن الوطني وجميع الوطنيين والوطنيات من أبناء الشعب الذين ضحوا من أجل حماية كيان الدولة وهيبتها وسيادتها.

أبدى أعضاء مجلس الأمة إجماعا كبيرا حول الأهمية التي يكتسيها مشروع قانون استعادة الوئام المدني، باعتباره أداة قانونية كفيلة بوضع حد لسنوات الأزمة التي عرفتها البلاد وإضفاء جو المصالحة بين الجزائريين المطالبين اليوم بالتفرغ لمعركة التنمية.

وحسب أعضاء مجلس الأمة، فإن تجسيد قانون استعادة الوئام المدني يعتبر ضروريا على أكثر من صعيد، حيث سيعيد الأمن والإستقرار للبلاد التي هي بحاجة ماسة إلى صحة اقتصادية، كما هي بحاجة إلى إعطاء ضمانات لشركائها الأجانب الذين يقدمون دائما شرط الوضع الأمني قبل المجيء للإستثمار في البلاد.

وأكد المتدخلون على إلزامية السهر على تجسيد القانون ميدانيا لتجفيف منابع الأزمة



وتطبيق المساواة بين فئات الشعب وإصلاح مؤسسات الدولة وتكريس التعددية السياسية ونشر ثقافة الوثام والتسامح.

وقد شرع مساء السيد اسماعيل حمداني، رئيس الحكومة، في الرد على ما جاء من تساؤلات في مناقشات أعضاء مجلس الأمة حول نص القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني، وذلك برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس.



مناقشة مشروع القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني

وبهذا الصدد، أوضح رئيس الحكومة بأن تطبيق أداة هذا القانون تستدعي

تكاتف مسؤولية الجميع بالسهر على عدم انحرافه، وذلك بفضل يقظة الجميع، خاصة الوطنيين، مؤكدا في ذات الوقت على ترقية فكرة «المواطنة» في إطار قوانين عملية منسجمة مع روح الدستور وحرية المواطن.

وجاءت المصادقة على القانون المتعلق باستعادة الوثام المدني، بعد يوم كامل من المناقشة، وبعد قراءة التقرير التكميلي من طرف مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان، حيث أبرز أهم الأحكام التي يتضمنها القانون الذي يقع في 43 مادة مقسمة على 7 فصول تتمثل في «أحكام عامة» و«الإعفاء من المتابعات» و«الوضع رهن الإرجاء» و«تخفيف العقوبات».

وعقب المصادقة، أوضح رئيس مجلس الأمة أن تبني القانون يعني «السلم وليس الإستسلام»، وهو نابع من «قوة الدولة» ولا يجب أن ينسبنا -كما أضاف- عائلات ضحايا الإرهاب الوحشي، داعيا الجميع إلى التحلي باليقظة الكاملة والسهر على تطبيق القانون وتدعيم الدولة.

وأوصي السيد بومعزة أعضاء المجلس بالبقاء في محل حراس «معبد الجمهورية»، مؤكدا أن القانون لا يكتسي أي لبس فيما يتعلق بالإرادة في الإستمرار في مكافحة الإرهاب.

ومن جهته، فقد هنا رئيس الحكومة، السيد اسماعيل حمداني، رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، على هذا الإنجاز المتمثل في مصادقة المجلس على القانون، داعيا الأحزاب السياسية وكل الغيورين على الوطن، للتحلي باليقظة والسهر على التطبيق الفعلي لسياسة الوثام المدني لتعيش الجزائر «حرة معززة».



أشغال اللجان الدائمة

عقدت اللجان المختصة لمجلس الأمة سلسلة من الإجتماعات، درست وناقشت خلالها النصوص المحالة عليها في الدورة التشريعية العادية الأولى لعام 1999. وكانت محصلة أعمالهم كآتي:

لجنة الصحة والشؤون الإجتماعية والعمل والتضامن الوطني



أحد اجتماعات لجنة الصحة والشؤون الإجتماعية والعمل والتضامن الوطني

عقدت تحت رئاسة السيدة أنيسة بن عامر، رئيسة اللجنة، اجتماعا استمعت خلاله إلى عرض السيد حسن العسكري، وزير العمل والحماية الإجتماعية والتكوين المهني، الخاص بنصي قانوني التقاعد والإشتراك في الضمان الإجتماعي.

وفي نفس السياق استمعت اللجنة إلى السيد قايدي الأخضر، أمين الفيدرالية، المكلف بالإعلام الإداري بالصندوق الوطني للمتقاعدين.

وقد استمعت اللجنة إلى عرض السيد علي براهيتي، الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، حول نص قانون المجاهد والشهيد، فيما استدعي كل من السادة خالد بونجمة، للتنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء، ومبارك خالفة، الأمين العام لمنظمة أبناء المجاهد بن، ومحمد الشريف عباس، الأمين العام لمنظمة المجاهدين، للإستماع إلى وجهة نظرهم حول النص المذكور، فيما قدم السيد السعيد عبادو، وزير المجاهدين، توضيحات وأجاب على انشغالات اللجنة بخصوص هذا القانون.



وفي إطار متابعة أشغالها، أُحيل على لجنة الصحة والشؤون الإجتماعية والعمل والتضامن الوطني، نصي قانونيين الأول خاص بالتمهين والثاني خاص بالالتزامات المكلفين لدى الضمان الإجتماعي،

وقد استمعت اللجنة في إطار تحضيرها للتقريرين التمهيديين، السيد حسن العسكري، وزير العمل والحماية الإجتماعية والتكوين المهني.

لجنة الثقافة والإعلام والشباب والسياحة

درست برئاسة السيد محمد خاخا، رئيس اللجنة، نص القانون المحدد للقواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة والأسفار.

خلال أشغالها، استمعت اللجنة إلى عرض السيد عبد القادر بن قرينة وزير السياحة والصناعات التقليدية، ممثل الحكومة.

وقد عقدت اللجنة إجتماعا مع الأمين العام لوزارة الثقافة قصد مناقشة القانون المتعلق بالإشهار.



أحد اجتماعات لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والشؤون الدينية

لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والشؤون الدينية

استمعت برئاسة السيد مراد بن صاري، رئيس اللجنة، إلى عرض قدمه السيد عمار تو، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ممثل الحكومة، حول نص القانون التوجيهي للتعليم العالي.



لجنة الشؤون القانونية، الإدارية وحقوق الإنسان



أحد اجتماعات لجنة الشؤون القانونية، الإدارية وحقوق الإنسان

اجتمعت برئاسة السيد عمار عوابدي، رئيس اللجنة، لمناقشة وصياغة التقرير التمهيدي والتكميلي المتعلق بنص القانون المتعلق بالتنظيم القضائي.

وقد خصص هذا الاجتماع للإستماع إلى وزير العدل، السيد غوتي مكاشة، الذي قدم عرضاً بخصوص النص.

وفي نفس السياق، عقدت اللجنة اجتماعات لمناقشة وصياغة التقرير التمهيدي المتعلق بتعديل النظام الداخلي للمجلس المصادق عليه في 24 رمضان 1418 هـ الموافق ليوم 22 جانفي 1998، وذلك على ضوء القانون العضوي رقم 9902 المؤرخ في 8 مارس 1999، والذي يحدد تنظيم وسير غرفتي البرلمان وعلاقتها بالحكومة.

وقد استمعت اللجنة في هذا الإطار إلى عرض السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، والسيد أحمد حكيمي، مسؤول الأمانة الإدارية الدائمة للمكتب.

وإثر إحالة نص القانون المتعلق بإستعادة الوئام المدني، باشرت اللجنة عقد اجتماعات حضرها السيد اسماعيل حمداني، رئيس الحكومة، للإستماع إلى عرضه حول هذا القانون.

للإشارة، فإنه لم يحل على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ولجنة الدفاع الوطني، ولجنة الفلاحة والتنمية الريفية، ولجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج ولجنة التجهيز والتهيئة العمرانية والسكن وحماية البيئة، أي مشروع قانون خلال الدورة التشريعية العادية الأولى لسنة 1999.



اجتماع اللجنة البرلمانية المتساوية الأعضاء

جلسة 12 جوان 1999

طبقاً للمادة 120 من الدستور، ووفقاً لأحكام القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 هـ الموافق لـ 8 مارس 1999م، المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، عقدت اللجنة المتساوية الأعضاء، المشكلة من مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني، يوم 12 جوان 1999 مساءً بمقر مجلس الأمة، اجتماعاً برئاسة السيد أحمد عبد الله الحاج، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس اللجنة، حضره عن الحكومة السيدان يوسف يوسف، وزير الطاقة والمناجم، ومحمد كشود، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، تمت خلاله دراسة المادة 41 من القانون المتعلق بالتحكم في الطاقة التي كانت محل خلاف بين الغرفتين.

وقد توصلت اللجنة المذكورة أعلاه إلى اتفاق حول صيغة جديدة لهذه المادة 41، تمت المصادقة عليها بالإجماع.



استقبالات و محادثات رئيس مجلس الأمة



وفود أجنبية

الوفد البرلماني المجري

استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 17 فيفري 1999، بمقر المجلس، الوفد البرلماني المجري برئاسة السيد استيفان سانت ايفانيي، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان المجري.

وخلال هذا اللقاء الذي حضره السيد أحمد عبد الله الحاج، نائب رئيس المجلس والسيد حسين جودي، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، تم التطرق إلى العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة في المجال البرلماني.

وكان الوفد المجري قد أجرى قبل ذلك بمقر مجلس الأمة محادثات مع أعضاء لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج.

ويذكر أن الوفد البرلماني المجري، الذي يرأسه السيد استيفان سانت ايفانيي، رئيس لجنة العلاقات الخارجية، ويضم كلا من نائب رئيس اللجنة ورئيس لجنة الدفاع بالبرلمان المجري، كان قد حل بالجزائر يوم 12 فيفري 1999 في زيارة تدوم عدة أيام، بدعوة من البرلمان الجزائري.

الوفد البرلماني الإيرلندي

استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 23 فيفري 1999، بمقر المجلس، الوفد البرلماني الإيرلندي، برئاسة السيد اوستين ديزي، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية .

وقد جرت المحادثات بحضور السادة مختار حمادو، نائب رئيس مجلس الأمة، وعبد القادر حجار، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية بالمجلس الشعبي الوطني، وحسين جودي، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية والجالية الجزائرية بالخارج، بمجلس الأمة.

وعقب هذا اللقاء، صرح السيد استين ديزي لوكالة الأنباء الجزائرية، أنه تم خلال هذه المقابلة التطرق إلى عدد من القضايا المشتركة التي تهم الجزائر وجمهورية إيرلندا، وكذا التعرض للجانب التاريخي للبلدين، مشيراً إلى وجود تشابه كبير بين ماضي الجزائر وجمهورية إيرلندا.



وأضاف السيد اوستين ديزي أن مختلف اللقاءات التي أجراها الوفد البرلماني الإيرلندي مع البرلمانيين الجزائريين سمحت له بالإطلاع على التطورات الحاصلة بالجزائر في كافة الميادين.

الوفد الطلابي الإفريقي

استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 23 جوان 1999، وفداً طلابياً إفريقياً عن المشاركين في المنتدى الإفريقي للطلبة المقام بالجزائر بمبادرة من الإتحاد العام الطلابي الحر، والذي يشارك فيه ممثلو أكثر من 25 دولة إفريقية.

بهذه المناسبة عبر رئيس مجلس الأمة عن ارتياحه لهذه المبادرة والجزائر تستعد لاحتضان القمة الإفريقية، وأكد على ضرورة ترسيخ وتدعيم التضامن بين الشعوب الإفريقية، مُعرباً عن أمله في أن تكون «الصحراء أسهل عبوراً من البحر المتوسط»، وداعياً الشبيبة الإفريقية إلى مد جسور التعاون والأخوة من أجل حوار فعال بين الأفارقة.

حضر اللقاء نواب رئيس مجلس الأمة وعدد من أعضاء مجلس الأمة.



شخصية أجنبية

وزير الشؤون الخارجية لمدغشقر



السيد بوعلام بسايح ووزيرة مدغشقر للشؤون الخارجية

استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 9 مارس 1999، بمقر المجلس، السيدة ليلي رتسيفانديريريا، وزيرة الشؤون الخارجية لمدغشقر.

حضر اللقاء السيد بوعلام بسايح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج بمجلس الأمة، وأعضاء من المجلس.

وقد تناولت المحادثات العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تعزيزها، وتوسيع مجالات التعاون، خاصة في المجال السياسي والإقتصادي وأكدت السيدة ليلي رتسيفانديريريا، أن وجودها بالجزائر مكنها من الإطلاع على التجربة الجزائرية في مجال التشريع، خاصة بعد التعديل الدستوري الذي دعى إلى إنشاء غرفة برلمانية ثانية.

فيما أكد السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، من جانبه، على ضرورة دعم العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة وأنهما كانتا في مقدمة الحركة النضالية في إفريقيا منذ الأربعينات.

استقبل العاهل الأردني، الملك عبد الله ابن الحسين، في إطار زيارته الرسمية إلى الجزائر، يوم 31 ماي 1999، بمقر إقامته بجنان الميثاق، رئيس مجلس الأمة، السيد بشير بومعزة، الذي أدى له زيارة مجاملة.



الأمين العام للمنظمة العربية للكشافة

استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 23 جوان 1999، بمقر المجلس، الأمين العام للمنظمة العربية للكشافة، السيد فوزي محمود فرقاني، ومسؤولي الكشافة التونسي والليبي، بمناسبة وجودهم حاليا في الجزائر للمشاركة في الملتقى حول دور الكشافة ومكانتها في العالم العربي.

وأكد السيد بومعزة أن الكشافة كانت دوما المدرسة الأولى للوطنية بغض النظر عن اختلافاتها الحزبية، كما ركز على ضرورة التكفل بمشاكل الشباب الذين يمثلون مستقبل شعوبنا بتجاوز كل تصور بيروقراطي.

وزير خارجية السيشل

استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 7 جويلية 1999، بمقر المجلس، السيد جريمي بونلام، وزير شؤون خارجية السيشل، الذي أدى له زيارة مجاملة بمناسبة وجوده بالجزائر في إطار مساهمته في اجتماع وزراء الشؤون الخارجية الأفارقة لتحضير القمة الـ 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية المقررة من 12 إلى 14 جويلية 1999 بالجزائر.

وقد تمحورت المحادثات حول الدور الهام الذي تلعبه هذه القمة في إيجاد حلول للمشاكل التي تعيشها القارة وترقية عمل إفريقيا على الساحة الدولية.

وتناول الطرفان العلاقات بين الجزائر والسيشل وسبل تعزيزها بما يخدم مصلحة الشعبين.

حضر اللقاء السيد بوعلام بسايح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج لمجلس الأمة، والسيدة مريم بلميهوب زرداني، عضو مجلس الأمة ورئيسة الكتلة البرلمانية للأحرار.

استقبل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، يوم 20 جويلية 1999، بمقر إقامته بجنان الميثاق، السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة. وللإشارة، فإن الرئيس اليمني كان قد وصل نفس اليوم إلى الجزائر على رأس وفد هام في زيارة للجزائر تدوم يومين.

نائب وزير الخارجية الفنزويلي

استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 20 جويلية 1999، السيد جورج فاليروبريسينو، نائب وزير الخارجية الفنزويلي، مرفوقا بوفد يتكون على الخصوص من نائبي وزير الطاقة والمناجم ورئيس لجنة الطاقة والمناجم بمجلس الشيوخ. وقد سلم السيد جورج فاليروبريسينو، رئيس مجلس الأمة، رسالة الرئيس الفنزويلي «هيغو شافيز» إلى السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية.

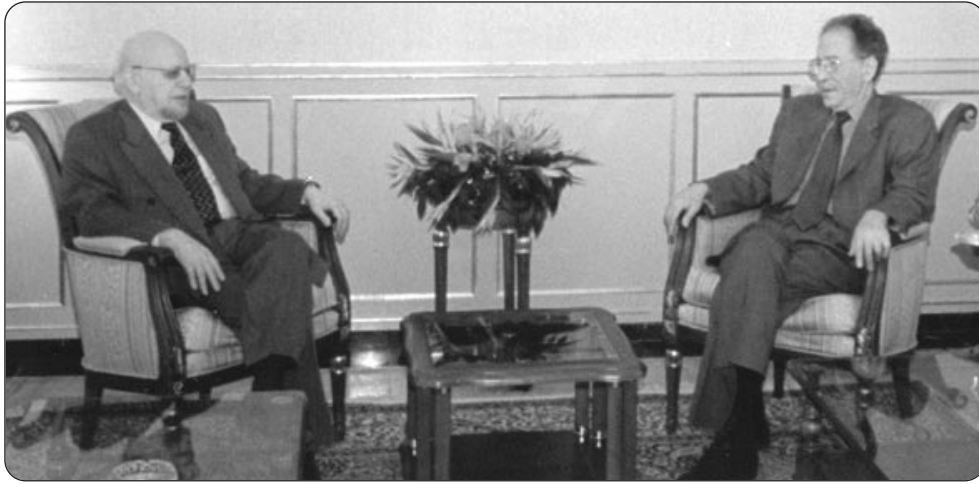


وبالمناسبة، تحادث السيد بشير بومعزة مع المبعوث الفنزويلي حول العلاقات الثنائية بين البلدين، وضرورة تنسيق المواقف في إطار منظمة الدول المصدرة للبترول. وقد حضر اللقاء كل من السادة تونسي بوساحية، نائب رئيس مجلس الأمة، وبوعلام بسايح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، وعمار عوابدي، رئيس لجنة الشؤون القانونية، والإدارية وحقوق الإنسان.

الصحفي فهمي هويدي

استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 24 جويلية 1999، بمقر المجلس، السيد فهمي هويدي، كاتب وصحفي مصري يقيم حاليا بالجزائر بدعوة من رئاسة الجمهورية. وقد جرى حوار واسع بين رئيس مجلس الأمة محاطا بنائبيه السيدين أحمد عبد الله الحاج وعمار زاوي، والسيد فهمي هويدي، تمحور خصوصا حول القضايا الثقافية والتاريخية والحضارية المشتركة بين البلدين والأمة العربية والإسلامية.

شخصية وطنية



رئيس مجلس الأمة يستقبل السيد محمد بجاوي

السيد محمد بجاوي،

رئيس اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات الرئاسية
استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 11 مارس 1999، السيد محمد بجاوي، رئيس اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات الرئاسية. وتناولت المحادثات على الخصوص الأجواء العامة التي يجري في ظلها التحضير لموعد الانتخابات الرئاسية وركزت على أهمية إنجاز هذا الحدث التاريخي بتوفير كامل الشروط وتجنيد وسائل تحقيق التجاوب الواسع معه، كما تم التطرق إلى دور اللجنة كأحد أهم معالم ضمانات الشفافية والنزاهة المطلوبة.



السفراء

سفير نيجيريا

استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 21 فبراير 1999، السيد أليو محمد، سفير نيجيريا، الذي أدى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه في الجزائر. وقد تناولت المحادثات الوضع في القارة الإفريقية، والإستعدادات الجارية لتحضير القمة الإفريقية التي ستحتضنها بلادنا في شهر جويلية 1999. وكان اللقاء أيضا فرصة للتطرق إلى العلاقات الثنائية، وضرورة تنسيق المواقف لمواجهة تدهور أسعار النفط، باعتبار البلدين شريكين أساسيين في منظمة «الأوبك»، ولدور البلدين للمساهمة في مسار تطبيق آليات فك النزاعات التي أقرتها القمم الإفريقية السابقة. حضر اللقاء السيد علاوة العايب، الأمين العام لمجلس الأمة، وعبد العزيز بن جنة، مستشار لدى رئيس مجلس الأمة.

سفير قطر

استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 23 فبراير 1999، السيد إبراهيم عبد العزيز السهلاوي، سفير دولة قطر بالجزائر، الذي سلمه رسالة خطية من السيد محمد بن مبارك آل خليفة، رئيس المجلس الشوري القطري، تتضمن دعوة رسمية لزيارة دولة قطر. يذكر أن السيد بشير بومعزة كان قد استقبل في وقت سابق سفير دولة قطر الذي جدد له دعوة أمير دولة قطر، سمو الشيخ حمد بن خليفة، لزيارة قطر، أثناء زيارته الأخيرة إلى الجزائر، وهي الدعوة التي قبلها رئيس مجلس الأمة، على أن يحدد تاريخها بالطرق الدبلوماسية.

سفير العراق

استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 28 فبراير 1999، السيد غافل جاسم حسين التكريتي، سفير العراق، وذلك على إثر استلام مهامه في الجزائر. وتناولت المحادثات العلاقات الثنائية والوضع في المنطقة العربية وضرورة العمل على ترقية التضامن العربي في بعده الميداني. وقد تمنى رئيس مجلس الأمة للسفير النجاح في مهامه، مذكرا بمواقف الجزائر فيما يخص قضيتي فلسطين والعراق ومتابعتها الدائمة للأوضاع. ومن جهته، سجل سفير العراق امتنانه وعرفانه لكل ما تبذله الجزائر التي يبقى العراق، كما قال، حريصا أشد الحرص على تعزيز علاقات البلدين لصالح الشعبين. وحضر اللقاء السيد عبد العزيز بن جنة، مستشار لدى رئيس مجلس الأمة.

سفير مصر

استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 22 أبريل 1999، السيد أمين محمد أمين غنيم، سفير مصر، على إثر انتهاء مهامه بالجزائر.



وقد شملت المحادثات العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين وضرورة توسيعها وتعميقها في المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية. وبعد أن تحدث السيد بشير بومعزة عن المناخ الذي جرت فيه الإنتخابات الرئاسية وعزم الجزائر على الخروج من الأوضاع الصعبة، شكر السفير المصري على أداء مهمته في الجزائر طيلة أربع سنوات، مسجلا قدرة البلدين على تحقيق تعاون أفضل في المستقبل. ومن جهته، اعتبر سفير مصر أن تجربته في الجزائر تساهم في دفع هذا التعاون منوها بالأجواء الملائمة التي أدى فيها مهامه.

سفير الصين

استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 6 ماي 1999، السيد زهنغ أكان، سفير جمهورية الصين الشعبية، الذي أدى له زيارة مجاملة بمناسبة استلام مهامه في الجزائر. وخلال اللقاء عبر سفير الصين عن إرادته في العمل على تعزيز العلاقات الجزائرية الصينية أكثر فأكثر، مذكرا بطابعها العريق والأخوي. ومن جهته، وصف السيد بومعزة هذه العلاقات بالجيدة، مضيفا أن البعد الجغرافي لن يكون عائقا لتطويرها ومبرزا أنها تشكل إطارا مناسباً لتكوين الرجال وتبادل الخبرات. وحضر اللقاء السيدان محمد طاهير، رئيس كتلة التجمع الوطني الديمقراطي بمجلس الأمة، وعبد العزيز بن جنة، مستشار لدى رئيس مجلس الأمة.

سفير ليبيا

استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 13 ماي 1999، السيد عمر خليفة الجندي، سفير ليبيا، الذي أدى له زيارة مجاملة بعد تسلمه لمهامه بالجزائر. وقد تناولت المحادثات العلاقات الثنائية وضرورة تعزيزها في مختلف المجالات وأهمية التعاون أكثر على المستوى المغاربي، العربي والإفريقي، لا سيما وأن البلدين مدعوان إلى استثمار القمة الإفريقية المرتقبة في الجزائر لترقية دور القارة الإفريقية وتفعيل مساهمتها في التحولات الدولية. حضر اللقاء السيد بوعلام بسايح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، والسيد عبد العزيز بن جنة، مستشار لدى رئيس مجلس الأمة.

سفير الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 17 ماي 1999، سفير الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، السيد خليل سيد محمد، الذي تسلم مهامه مؤخرا ببلادنا.

وقد قدم السفير عرضا عن تطورات القضية الصحراوية، خاصة على ضوء اتفاقيات



«بوسطن» التي ترعاها منظمة الأمم المتحدة والرامية إلى إجراء استفتاء حول تقرير المصير.

وأعرب رئيس مجلس الأمة عن أمله بأن تلعب منظمة الأمم المتحدة دورها كاملا وتتكفل بحل عادل لهذه القضية التي تعيشها منطقة المغرب العربي، حتى تتفرغ شعوب المنطقة لبناء المغرب العربي.

حضر هذه المقابلة السيد بوعلام بسايح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، والسيد عبد العزيز بن جنة، مستشار لدى رئيس مجلس الأمة.

سفير رومانيا

استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 24 ماي 1999، السيد دوميترو أولارو، سفير رومانيا، الذي أدى له زيارة مجاملة. وتضمنت المحادثات بين الطرفين التطور الإيجابي للعلاقات الثنائية الجزائرية الرومانية وسبل تعزيزها.

وتم التركيز على أهمية تبادل الوفود البرلمانية لتعزيز التعاون الثنائي. حضر اللقاء السيدان بوعلام بسايح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، وعبد العزيز بن جنة، مستشار رئيس مجلس الأمة.

سفير دولة قطر

استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 24 جوان 1999، سعادة سفير دولة قطر، السيد ابراهيم السهلاوي، الذي سلمه رسالة خطية من نظيره رئيس مجلس الشورى، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة.

وقد تناولت المحادثات العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين والأوضاع في الوطن العربي والعلاقات العربية الإفريقية. حضر اللقاء السيد عبد العزيز بن جنة، مستشار لدى رئيس مجلس الأمة.

سفير بلجيكا

استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 27 جويلية 1999، السيد فرنسيس رونس، سفير بلجيكا، الذي أدى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه في الجزائر.

وقد تمحورت المحادثات حول العلاقات الثنائية بين البلدين وضرورة دعمها وتوسيعها إلى شتى المجالات.

وخلال هذا اللقاء، ذكر رئيس مجلس الأمة أن العلاقات الجزائرية البلجيكية تتميز بالوفاء والاستقرار، مستمدة جذورها مما كان يلقاه المناضلون الجزائريون من تعاطف ودعم لدى الشعب البلجيكي إبان ثورة التحرير.

وقد حضر اللقاء السيدان عبد العزيز بن جنة وعمار بخوش، مستشارا رئيس مجلس الأمة.



استقبالات اللجان الدائمة

لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج

سفير الهند

استقبل السيد بوعلام بسايح، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج بمجلس الأمة، يوم 14 مارس 1999، بمقر المجلس، سفير الهند بالجزائر، السيد مانيش كومار سوشديف.

وقد تناول اللقاء الذي حضرته السيدة ليلي عسلاوي، مقررة اللجنة، العلاقات الثنائية السياسية والإقتصادية وضرورة دعمها وتفعيلها أكثر.

كما تعرض الطرفان إلى القضايا السياسية في المغرب وآسيا، لا سيما الإتفاق الأخير حول الكاشمير الذي وقع بين الهند وباكستان.

لجنة الدفاع الوطني

سفير جمهورية لبنان

في اليوم الثامن من شهر جوان 1999، قام سعادة سفير جمهورية لبنان، السيد عبد المجيد الكسير، بمناسبة انتهاء مهمته في الجزائر، بزيارة وداع لرئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، السيد حسين بن معلم.

وقد تناول اللقاء، الذي حضره نائب رئيس اللجنة، السيد زين العابدين حشيشي، والسيد كمال عبد الرحيم، عضو اللجنة، والسيد جلول بن نعيجة، مقرر اللجنة، العلاقات الطيبة والأخوية القائمة بين البلدين الشقيقين في كل المجالات.

وقد أوضح سعادة السفير الإنطباعات الطيبة ومدى إحساسه الأخوي خلال المدة التي قضاها في الجزائر.

تحدثت السيدة سعيدة بن حيبلس، عضو مجلس الأمة، يوم 3 جويلية 1999، مع السيدة جوسفين وادراوغو، مديرة المركز الإفريقي للمرأة، التابع للجنة الإقتصادية الأومية لإفريقيا.

وأطلعت السيدة بن حيبلس متحدثتها على نضال المرأة الجزائرية، كما اتفق الطرفان على ترقية تبادل الخبرات بين المنظمات النسوية الإفريقية.

وقد تم بحث إمكانية تنظيم لقاء يجمع الجمعيات النسوية بعد القمة الـ 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية التي تحتضنها الجزائر قصد تعزيز التشاور.



اجتماع هيئة التنسيق لمجلس الأمة

اجتماع هيئة التنسيق في 23 فيفري 1999

عقدت هيئة التنسيق لمجلس الأمة اجتماعا، برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس، يوم 23 فيفري 1999، استعرضت خلاله المشاريع التي يمكن أن تطرح على مجلس الأمة خلال الدورة الربيعية.

اجتماع هيئة التنسيق في 1 مارس 1999

اجتمعت هيئة التنسيق لمجلس الأمة، برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس، للتشاور حول جدول أعمال الدورة الربيعية التي تفتتح يوم 2 مارس 1999.

يذكر أن عددا من نصوص القوانين الهامة سيتم عرضها ومناقشتها ابتداء من يوم 6 مارس 1999 وهي:

- نص القانون المحدد لنسبة الإشتراك في الضمان الإجتماعي.
 - نص القانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بالتقاعد.
 - نص القانون التوجيهي للتعليم العالي.
 - نص القانون المحدد للقواعد التي تحكم نشاطات وكالة السياحة والأسفار.
 - نص القانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي.
 - نص القانون المتعلق بالمجاهد والشهيد.
 - نص القانون المتضمن القانون الأساسي للقضاء.
- للإشارة، فقد ناقشت هيئة التنسيق لمجلس الأمة، من جهة أخرى، نقاطا تنظيمية وإدارية لسير المجلس.

اجتماع هيئة التنسيق في 18 أفريل 1999

اجتمعت هيئة التنسيق لمجلس الأمة، برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس، يوم 18 أفريل 1999، لتقييم أشغال اللجان وتحضير استئناف جلسات الدورة الحالية، وكذا مدى تقدم أعمال مجموعة العمل التي تعكف على دراسة القوانين المحالة عليها، وفقا للقانون العضوي، كما تناول الاجتماع نقاطا أخرى ذات طابع تنظيمي وإداري.

واتفقت هيئة التنسيق لمجلس الأمة، بهذه المناسبة، على تشكيل فوج عمل للنظر في موضوع تعديل النظام الداخلي للمجلس على ضوء القانون العضوي.



اجتماع هيئة التنسيق في 7 جويلية 1999

اجتمعت هيئة التنسيق لمجلس الأمة، برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس، يوم 7 جويلية 1999، لمناقشة موضوع استئناف أشغال الجلسات العامة.

وقد تقرر، خلال هذا الاجتماع، استئناف الجلسات يوم الأحد 11 جويلية 1999، مع إعطاء الأولوية لمشروع قانون الوئام المدني ثم مواصلة مناقشة نصوص القوانين الآتية:

- نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 81 - 07 المؤرخ في 24 شعبان عام 1401 الموافق لـ 27 يونيو 1981 والمتعلق بالتمهين.

- نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 83 - 14 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 هـ الموافق لـ 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي.

- نص القانون المتعلق بالإشهار.
- نص قانون التحكم في الطاقة (المادة 41).
- سؤال شفوي.

اجتماع هيئة التنسيق في 1 أوت 1999

عقدت هيئة التنسيق لمجلس الأمة، يوم 1 أوت 1999، اجتماعا، برئاسة السيد بومعزة، رئيس المجلس، تم خلاله تأجيل مناقشة التقرير التكميلي لمشروع تعديل القانون الداخلي لمجلس الأمة والتصويت عليه إلى غاية شهر سبتمبر 1999.



وفود برلمانية إلى الخارج



جولة رئيس مجلس الأمة

عبر بلدان إفريقيا الجنوبية الإستوائية، والشمالية الشرقية،
والشرقية وفي المحيط الهندي

قام السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، مكلّفاً من قبل رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، لتسليم رؤساء دول ثمانية بإفريقيا الجنوبية الإستوائية، والشمالية الشرقية، والشرقية والمحيط الهندي رسائل ودعوات للمشاركة في القمة الـ 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية، بجولة من 10 إلى 19 جوان 1999، عبر مابوتو، كمبالا، كيغالي، بوجمبورة، انتناناريفو، بورلويس، فيكتوريا، وجيبوتي.

وكان للسيد بشير بومعزة خلال هذه الجولة محادثات مع السيد جواكيم البيرتو شيسانو، رئيس جمهورية الموزمبيق، والسيد يوازي كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، والسيد باستور بيزيمنغو، رئيس جمهورية روندا، والسيد بيار بويويا، رئيس جمهورية بورندي، والسيد ديدي إيناس راتسيراكا، رئيس جمهورية مدغشقر، والسيد البيرفرنسو روني، رئيس جمهورية السيشل، والسيد إسماعيل عمر قلاح، رئيس جمهورية جيبوتي، والسيد راج يكسوور بورياق، نائب الوزير الأول لجزر موريس.

وخلال هذه المحادثات، أكد رئيس مجلس الأمة على الأهمية الفريدة لهذه القمة الأخيرة في هذا القرن، مبرزاً ضرورة تدعيم التضامن الإفريقي للإلتزام ببحث السبل والوسائل التي من شأنها إيجاد حل المشاكل ما بين الأفارقة والسعي إلى تسيير وحل مشاكل الأفارقة من طرف الأفارقة أنفسهم، قصد تفادي التدخلات غير الإفريقية، وتطرق أيضاً إلى التحديات التي يواجهها الأفارقة في مجال التنمية الإقتصادية في زمن العولمة.

وأبدى رؤساء الدول في البلدان المعنية بالزيارة ارتياحهم حول قضية انتقال رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية إلى الجزائر، حيث ذكروا بدورها الرئيسي في تاريخ تحرير إفريقيا، وعبروا عن اقتناعهم بأن الأمر يتعلق بوجود فرصة امتيازية لإعطاء دفع جديد لنشاط المنظمة القارية، في مصلحة الشعوب الإفريقية.



وفود برلمانية إلى الخارج

إلى بروكسل

شارك وفد برلماني، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني في أشغال الندوة 101 للاتحاد البرلماني الدولي ببروكسل من 10 إلى 16 أبريل 1999. وقد مثل مجلس الأمة في هذا الوفد السيدة والسادة ليلي عسلاوي، وعبد اللطيف بوكعباش. السيدتان ليلي عسلاوي عضو مجلس الأمة، وفاطمة الزهراء منصور ممثلة التجمع الوطني الديمقراطي بالمجلس الشعبي الوطني، أكدتا في تدخلاتهن خلال أشغال الندوة الـ 101 للاتحاد البرلماني الدولي، على أن النساء الجزائريات لم ينتصرن على الإرهاب فحسب، بل يواجهن بعض مظاهر التحجر والتخلف.

من جهة أخرى، وجهتا نداء إلى تشكيل لجنة تحقيق، تتكون من نساء برلمانيات، قصد الإطلاع في الميدان على الوضعية في كوسوفو، وقد توقفتا في هذه النقطة بالذات مستجوبة الحكومات بهذا الشأن، وطالبت بإصدار تصريح من الجمعية. للإشارة، فقد اجتمعت عدة لجان تابعة للاتحاد البرلماني الدولي على هامش الندوة لبحث مسائل مثل حقوق البرلمانين والأمن والتعاون في حوض المتوسط والوضع في قبرص والشرق الأوسط

إلى جنوب إفريقيا

توجه وفد برلماني جزائري، يوم 26 ماي 1999، إلى جنوب إفريقيا، قصد المشاركة في اللجنة الأممية لمراقبة الانتخابات العامة التي ستعقد في جنوب إفريقيا يوم 2 جوان 1999. وللتذكير، فإن حضور بعثة الملاحظين الأمميين، جاء بطلب من حكومة جنوب إفريقيا.

إلى إيران:

شارك الوفد البرلماني الجزائري، برئاسة السيد عبد الحميد زوزو، عضو لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية بمجلس الأمة، في المؤتمر التأسيسي «للاتحاد مجلس دول المؤتمر الإسلامي»، المنعقد في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، في الفترة الممتدة من 10 و 17 جوان 1999. وقد أشاد المتدخلون في كلماتهم، خلال جلسة مغلقة، بأهمية الحدث في تاريخ الأمة الإسلامية وبأهمية إرساء مثل هذه التجمعات لتجسيد الآمال وتحقيق المآرب، كما اجتهد كل متدخل في إعطاء صورة عما يجري في بلده وشرح موقف بعض قضايا العالم العربي والإسلامي.

للإشارة، فقد شارك كل من السادة: عبد القادر حجار، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والهجرة، بالمجلس الشعبي الوطني، السيد نور الدين طرباقو، نائب رئيس كتلة التجمع الوطني الديمقراطي بالمجلس الشعبي الوطني والسيد صالح مرابط، الأمين العام السابق للمجلس الشعبي الوطني.



إلى قطر



توجه وفد برلماني عن مجلس الأمة، برئاسة السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس، إلى قطر، في زيارة رسمية، بدعوة من رئيس مجلس الشورى القطري، السيد محمد بن مبارك الخليفة، وذلك بين 21 و24 مارس 1999.

استقبل السيد بشير بومعزة، خلال إقامته بالدوحة، من قبل أمير دولة قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وتم خلال هذه المقابلة التي حضرها السيد محمد بن مبارك الخليفة، رئيس مجلس الشورى القطري، التطرق إلى العلاقات الثنائية وخاصة بعد زيارة كل من السيد اليامين زروال، رئيس الجمهورية، إلى قطر، وزيارة أمير دولة قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، إلى الجزائر.

وقد أجرى السيد بشير بومعزة، محادثات مع رئيس مجلس الوزراء القطري، الشيخ عبد الله بن خليفة آل ثاني، تناولت مجالات التعاون والتنسيق بين مجلس الشورى القطري ومجلس الأمة، إضافة إلى استعراض عام للعلاقات الثنائية بين البلدين.

وعلى هامش هذه اللقاءات التقى أعضاء الوفد البرلماني الجزائري مع نظرائهم في مجلس الشورى القطري، وكذا مع رجال أعمال قطريين.



واجتمع السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، بالدوحة، مع السيد محمد بن مبارك الخليفي، رئيس مجلس الشورى القطري، وتم خلال هذا الإجتماع الذي حضره الوفد

البرلماني المرافق للسيد بومعزة استعراض التجربة البرلمانية في البلدين إضافة إلى العلاقات الثنائية التي تربط البلدين وخاصة في المجال الإقتصادي.

ومن جهة أخرى، قام السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، والوفد المرافق له، بزيارة لمنطقة رأس لفان الصناعية شملت زيارة شركتين لإنتاج الغاز المميع.

وعلى صعيد آخر اجتمع رئيس لجنة الشؤون الإقتصادية والمالية بمجلس الأمة، السيد أحمد بن بيتور، مع نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية لقطر السيد صالح مبارك الخليفي.

وقد قدم السيد أحمد بن بيتور، خلال هذا الإجتماع، عرضا عن أهم التطورات الإقتصادية في الجزائر في إطار نظام الإقتصاد الحر، وكذا الإمتيازات التي يوفرها قانون الإستثمار الجزائري والتسهيلات التي يمنحها لرؤوس الأموال الأجنبية لإقامة المشروعات.

كما تم التطرق خلال الإجتماع إلى التعاون بين الجزائر وقطر في المجال الإقتصادي والتجاري.

بوعلام بسايح،
رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج.
السيد أحمد بن بيتور،
رئيس لجنة الشؤون الإقتصادية والمالية .
السيد محمد خاخا،
رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة.
السيدة زهور ونيسي،
عضو مجلس الأمة.
السيد عبد الله ركيبي،
عضو مجلس الأمة.
السيد بوجمعة صويلح،
عضو مجلس الأمة.
السيد سنوسي بوشنتوف،
عضو مجلس الأمة.



ندوة المدن الإفريقية

أشرف السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 28 جوان 1999، بالجزائر، على افتتاح أشغال ندوة المدن الإفريقية التي يسعى من خلالها إلى تدعيم التعاون والجهود من أجل محاربة مظاهر الفقر في المناطق الحضرية.

وقد أوضح السيد بشير بومعزة، باسم رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، بأن هذه الندوة التي تأتي عشية احتضان الجزائر القمة الـ 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية تكتسي أكثر من دلالة، إذ تعكس الإرادة السياسية للجزائر في تدعيم وتعزيز التعاون بين المدن والدول الإفريقية لإيجاد حلول لمختلف المشاكل التي تعاني منها القارة الإفريقية، خاصة تلك المتعلقة بالصحة والتربية والبيئة.

وأوضح السيد بشير بومعزة، في هذا الإطار، أن هذا اللقاء يعد فاتحة لعهد جديد تريد من خلاله منظمة الوحدة الإفريقية تكثيف شبكات التبادل والتعاون بين مختلف العناصر والمؤسسات الإفريقية.

ودعا السيد بومعزة إلى ضرورة تكثيف الجهد الإفريقي لمحاربة ظاهرة الفقر التي تضرب تقريبا كل أرجاء القارة السمراء، مما ينعكس سلبا على مختلف الظواهر الإجتماعية لسكان القارة. وتميزت أشغال اليوم الأول من الندوة بحضور عدد من أعضاء الحكومة والسلك الدبلوماسي المعتمد بالجزائر باللقاء عدة مداخلات من طرف كل من السيد شريف رحمانى، الوزير المحافظ للجزائر الكبرى، وممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والأمين العام بالنيابة لمنظمة المدن الإفريقية، وممثل فيدرالية المدن العالمية، ومنسق التحالف العالمي للمدن ضد الفقر.

كما تداول على المنصة عدد من رؤساء وشيوخ بلديات إفريقية من أجل مكافحة الفقر وتحسين ظروف معيشة المواطن الإفريقي، كما دعوا إلى تحسين وتدعيم المرافق الإجتماعية القاعدية لفائدة سكان المدن الإفريقية.

فيما استعرض بعض الرؤساء تجارب بلدياتهم في مجال التنمية الحضرية ومعالجة النفايات وتوفير المياه الصالحة للشرب وتسيير مختلف المرافق التي لها علاقة مباشرة بالحياة اليومية للمواطن كالصحة والتعليم والشغل والسكن.

وقد تواصلت أشغال اليوم الثاني للندوة بتشكيل أربع ورشات عمل، هي: الصحة في المدن الإفريقية، والمحيط الحضري، والتربية القاعدية في المدن، وأخيرا ورشة المنهجية والتكنولوجيا.

للإشارة تدخل أشغال الندوة في إطار نشاطات اتحاد الدول ضد الفقر، الذي يضم 35 بلدا إفريقيا، و60 ممثل (رؤساء وشيوخ بلديات إفريقية).



إفتتاح البورصة



أشرف السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 28 جويلية 1999، على التدشين الرسمي لبورصة الجزائر التي يقع مقرها بنهج عميروش، بحضور السيد اسماعيل حمداني، رئيس الحكومة، والسيد عبد الكريم حرشاوي، وزير المالية، والسيد بلعالية بلحواجب، وزير الفلاحة، وكذا مسؤولين سامين لمؤسسات وطنية كبيرة وبنوك، وسفراء كل من الولايات المتحدة وفرنسا وكندا والبرتغال، وممثل الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.



تعبيرا عن عرفان الأمة لأبنائها الأبرار
**السيد بشير بومعزة يتولى
وسام مصف الإستحقاق الوطني برتبة أثير**



بمبادرة من فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، أسدي، يوم 5 جويلية 1999، وسام مصف الإستحقاق الوطني برتبة أثير إلى السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

فقد قرر فخامة رئيس الجمهورية تعزيز مصف الإستحقاق الوطني وذلك بتبوء دفعه تسمى «دفعة هوارى بومدين» من أختيار الأمة الجزائرية ممن هم في رحاب الله ومن الأحياء مراتب هذا المصف ومراقبه.

وفي هذا الإطار، أصدر ثلاثة (3) مراسيم رئاسية تقضي باسداء وسام مصف الاستحقاق الوطني:

- برتبة صدر لأربع (4) شخصيات تولت رئاسة الدولة سابقا.
- برتبة أثير لاثنتي وسبعين (72) شخصية بعد الوفاة.
- برتبة أثير كذلك لستة عشر (16) شخصية.



أبواب مفتوحة على مجلس الأمة



أبواب مفتوحة على مجلس الأمة

ضباط من الدرك الوطني في زيارة لمجلس الأمة

قام يوم 15 ماي 1999، وفد من ضباط دورة القيادة والأركان للمدرسة العليا للدرك الوطني بزيارة لمقر مجلس الأمة. وكانت الزيارة فرصة لضباط الدرك الوطني للإطلاع على دور ومكانة مجلس الأمة في المنظومة المؤسساتية للبلاد.

وفي هذا الإطار، استمع الضباط إلى عرض قدمه السيد عمار عوابدي، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان، حول مجلس الأمة، من حيث مكانته ومهامه ضمن السلطة التشريعية وعرض حول تنظيم المصالح الإدارية والتقنية للمجلس، واطلع الضباط على سير وعمل مختلف لجان المجلس، خاصة لجنة الدفاع الوطني ولجنة الشؤون الخارجية واللجنة الاقتصادية والمالية ولجنة الصحة والشؤون الاجتماعية.

وخلال هذه الزيارة الإستطلاعية، استقبل وفد ضباط الدرك الوطني من قبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، الذي حيا هذه المبادرة، خاصة وأن عناصر الدرك الوطني يعدون من أعوان العدالة، وهم معنيون بتطبيق القانون ميدانياً وتدخل زيارتهم إلى إحدى مصادر التشريع ضمن مسعى تجسيد بناء دولة القانون.

وقد أقيم على هامش هذه الزيارة حفل استقبال على شرف ضباط الدرك الوطني.

تلاميذ المدرسة الأساسية «الشيخ بوعمامة»

استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، تلاميذ المدرسة الأساسية «الشيخ بوعمامة» في ضيافة بلدية المرادية (محافظة الجزائر الكبرى)، يوم 30 ماي 1999، في إطار عملية الأبواب المفتوحة على المجلس لبراعم المستقبل.



تلاميذ المدرسة الأساسية «شيخ بوعمامة» في ضيافة مجلس الأمة

وقد قام السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، باستقبال الأطفال، حيث تبادل معهم أطراف الحديث لفترة مطولة. للإشارة، فقد أقيم على هامش هذه الزيارة حفل استقبال على شرف الأطفال.

أطفال ولاية المدية ضيوف مجلس الأمة

بمناسبة اليوم العالمي للطفولة، استقبل السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، يوم 1 جوان 1999، بمقر مجلس الأمة، 50 تلميذا من تلاميذ الطور الابتدائي والمتوسط النجباء لولاية المدية .

وبهذه المناسبة، نوّه السيد بومعزة بهذه المبادرة التي قال أنها تدخل في إطار التربية المدنية التي على التلميذ أن يكتسبها، مذكرا بأنه في هذا المكان شكلت أول حكومة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، في 28 سبتمبر 1962، والتي تكونت آنذاك من 19 عضوا، كما أشار رئيس مجلس الأمة، متوجها إلى التلاميذ، إلى الدور الذي يلعبه المجلس في مجال التشريع، باعتباره الغرفة الثانية المكونة للبرلمان إلى جانب المجلس الشعبي الوطني، مركزا في



أطفال ولاية المدية ضيوف مجلس الأمة

ذات الوقت على أهمية القانون في تنظيم المجتمع وحماية الحقوق وتحديد الواجبات، كما استمع السيد بشير بومعزة وأعضاء المجلس الذين حضروا هذا اللقاء إلى انشغالات وتطلعات هؤلاء التلاميذ.

ومن جهتها، أكدت السيدة مريم بلميهوب زرداني، عضو مجلس الأمة، مجيبة على سؤال لإحدى التلميذات حول حقوق الطفل، على أن الجزائر، ومنذ الإستقلال، عملت على تكريس هذه الحقوق في شتى مجالات الحياة، كالتعليم والصحة، في الوقت الذي تم فيه استرجاع أكبر حق، وهو الحق في الحرية.

وتجدر الإشارة إلى قيام التلاميذ بزيارة لأهم أجنحة المجلس، كالقاعة التقنية التي يتم من خلالها البث والإرسال لمناقشات أعضاء المجلس لمختلف القوانين، والقاعة التي تدير منها الجلسات، والقاعة التي تعمل فيها لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان، وبهذه المناسبة، أعرب أيوب، البالغ من العمر 12 سنة، عن سروره لقيامه بهذه الزيارة التي استفاد منها كثيراً، أما التلميذة لمياء، البالغة من العمر 11 سنة، فلم تخف رغبتها في أن تكون في يوم من الأيام عضواً لمجلس الأمة.



الجزائر تستضيف أرملة جاك بيرك



السيدة جوليا بيرك في ضيافة فرندا

بدعوة من السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة، قامت السيدة جوليا بيرك، أرملة المؤرخ وعالم الاجتماع والمستشرق الشهير جاك بيرك، بزيارة إلى الجزائر دامت أسبوعاً من 8 إلى 15 مارس 1999.

بعد جولة في الجزائر العاصمة زارت خلالها القصور والمتاحف والمكتبة الوطنية بالحامة، رفقة السيدة زهية بن عروس، كاتبة الدولة للثقافة، قامت السيدة جوليا بيرك بزيارة لمدينة فرندة بولاية تيارت، مسقط رأس زوجها.

وقامت السيدة جوليا بيرك، رفقة عضو من مجلس الأمة والأمين العام لولاية تيارت وعدد من مسؤولي الولاية، فور وصولها، بزيارة المركز الثقافي لفرندة لمعاينة قدرة استيعاب الكمية الكبيرة من الكتب التي خصصها جاك بيرك لسكان منطقة فرندة.



وتدور مواضيع هذه الكتب حول العلوم الإسلامية والعلوم الإنسانية وتاريخ الجزائر والفقهاء واللغة.

وقد عبرت زوجة هذا العالم عن ارتياحها لما لقيته من حفاوة الإستقبال والإهتمام البالغ الذي يوليه سكان منطقة فرنده للإنتاج العلمي لزوجها ووعدت بأن توضع كمية كبيرة من الكتب التي كتبها جاك بيرك والتي هي حالياً تحت الطبع بمدينة بيلفور(فرنسا) تحت تصرف المركز الثقافي لفرنده.

ومن جهة أخرى، قدمت السيدة جوليا بيرك للمركز خلال طوافها بأقسامه نسخاً من كتابين للفقيد جاك بيرك تحت عنوان
«ذاكرة الضفتين»
(Mémoire des deux rives)
و«قضية عادلة»
(Une question juste).

وخلال إقامتها، قامت السيدة جوليا بيرك بزيارة منطقة تاوغزوث، أين قطن المفكر والمؤرخ المغربي ابن خلدون - أثناء إقامته بالجزائر - ، أين كان ينوي تأليف روعته «المقدمة».



مسابقات



المحاضرات

المحاضرة الأولى

«استقلالية القضاء»

نظم مجلس الأمة، يوم 11 مارس 1999، ندوة حول استقلالية القضاء، نشطها عدد من الأساتذة المختصين وقضاة، وذلك بحضور السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس، والسيد غوتي مكامشة، وزير العدل، وإطارات سامية في الدولة وبرلمانيين ومحامين. وقد تمحورت المحاضرات التي ألقاها القضاة والأساتذة حول الأحكام التي جاء بها



المحاضرون

دستور 1989، والمتعلقة بمبدأ استقلالية القضاء والتي يكرسها أيضا الدستور المعدل في سنة 1996.

وأكد الأساتذة في محاضراتهم أن استقلالية القضاء مبدأ دستوري يمكن القاضي من إصدار حكمه بعيدا عن كل ما يؤثر فيه من ضغوط مشيرين إلى أن القاضي يحتكم إلى ضميره وما يفرضه القانون.

وأوضحوا أن استقلالية القضاء تعتمد على عدة ركائز تتحول بواسطتها من مفهوم نظري إلى واقع معيش مبرزين في نفس الوقت أن هذه الدعائم تتمثل في مدى احترام الجميع، سلطة وأفراداً، لسلطان القانون.

وطالب الأساتذة بضرورة توفير الوسائل التي من شأنها أن تجعل القضاة في منأى عن كل انحراف وشبهة، مؤكدين أن الإستقلالية الفعلية للسلطة القضائية في النظم الديمقراطية تعتبر العمود الفقري والدعامة الأساسية لإرساء دولة القانون والمؤسسات الشرعية.



وعند تطرقهم لضمانات استقلالية القضاء، أكد الأساتذة على ضرورة توفير بعض الشروط لتحقيق هذه الإستقلالية، منها حسن اختيار القضاة وإعادة النظر في تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء وتوفير الإمكانات المادية للقضاة، بما يتلاءم وثقل المسؤولية الملقاة على عاتقهم، وحمايتهم من كل أشكال الضغوطات والتدخلات التي قد تضر بأداء مهمتهم وتمس نزاهة أحكامهم إلى جانب عدم جواز تدخل ممثلي السلطتين التشريعية والتنفيذية في اختصاصات السلطة القضائية.

وبشأن دعائم ومقومات استقلالية القضاء، أوضح الأساتذة أن أهم الدعائم والمقومات التي تساهم في تحقيق الإستقلالية تتمثل أساسا في تأهيل القضاة من الناحية العلمية، وذلك من خلال توفير المراجع والكتب واجتهاد المحكمة العليا.

وعقب هذه المحاضرات، فتح باب النقاش العام، حيث تطرق العديد من المتدخلين إلى دور الصحافة وسلك المحامين ومختلف الفعاليات في تجسيد استقلالية القضاء مطالبين في نفس الوقت بضرورة حماية القاضي من كل الضغوطات وتوفير كل الإمكانات له، حتى يقوم بمهمته في ظروف حسنة .

كما تم التطرق إلى مسألة القانون الأساسي للقضاء ودور المجلس الأعلى للقضاء في تطبيق مبدأ الاستقلالية.

المحاضرة الثانية

«استقلالية السلطة القضائية وعلاقتها بدولة القانون»

نظمت، يوم 24 جوان 1999 بمجلس الأمة، ندوة تناولت موضوع استقلالية القضاء وعلاقته بدولة القانون، نشطها أساتذة جامعيون، وذلك بحضور السيد بشير بومعزة، رئيس المجلس،



والسيد غوتي مكاشة، وزير العدل، وعدد من أعضاء البرلمان والمختصين في القانون. وأشار السيد فيصل بن حليلو، أستاذ القانون بجامعة قسنطينة، في هذا الإطار، إلى أن



موضوع استقلالية القضاء استقطب اهتماما كبيرا لدى الفقهاء والساسة على السواء، لارتباطه بمفهوم الدولة، مبرزا بأنه يشكل الركيزة التي تقوم عليها دولة القانون، وبعد أن تساءل المحاضر عن الأسبقية بين القانون والدولة، أوضح أن الفقهاء حاولوا حل هذا الإشكال من خلال وضع نظرية دولة القانون التي تبلورت فكرتها لأول مرة في فرنسا، وفي تقدير هذا المحاضر تعني استقلالية القضاء أن يكون القاضي حرا وملتزما في البت في القضايا دون تحيز ووفق القانون، بعيدا عن أية إغراءات أو تهديدات مباشرة وغير مباشرة، ويعني المفهوم الحديث لاستقلالية القضاء، حسب الأستاذ بن حليلو، ألا ينحصر هذا المفهوم في إطار القاضي كشخص، بل يشمل مجموع القضاة، مضيفا أن هذه الاستقلالية تقوم على ركيزتين أساسيتين، هما استقلال الشخص في حد ذاته واستقلال الجهاز القضائي.

ومن جهة أخرى، أبرز المحاضر أن الإهتمام الدولي بهذا الموضوع لم يعد منحصرا في دولة معينة، مشيرا إلى أن موضوع استقلالية القضاء لا زال يطرح إشكالات عديدة، وأنه لا يمكن النظر إليه نظرة شمولية، بحكم أن كل نظام يعطي له تفسيرا خاصا، نتيجة ظروفه الإجتماعية والسياسية.

أما الأستاذ لمين شريط، عضو مجلس الأمة، فتطرق إلى موضوع مجلس الدولة ودوره في مختلف الأنظمة، مشيرا إلى أن هذه الهيئة تتمتع مثلا بوزن قانوني في أمريكا، لما لها من سلطة مؤثرة على التشريع، فيما تعد في فرنسا نموذجا لإنتاج القوانين.

كما تناول دور المجلس في مناقشة المنظومة القانونية في مختلف الميادين، كالصحة والتعليم والإدارة، وكذا في إبراز الاختلالات واقتراح الحلول، ومن جهة أخرى، لاحظ نفس المحاضر أن استقلالية السلطة القضائية تكون في إطار الدور الذي تقوم به ضمن الإنسجام المتوخى داخل المنظومة القانونية.

بينما أبرز من جهته السيد بوزيد لزهاري، عضو بمجلس الأمة، دور الرقابة في دستورية القوانين، مشيرا إلى أن هناك نوعين من الرقابة، رقابة سياسية، كما هو الحال في فرنسا، وأخرى قضائية، كالتي تمارس في كل من النمسا والولايات المتحدة، والتي تعد رقابة وقائية سابقة لصدور القانون.

ومن جهة أخرى، استدل بدور المجلس الدستوري في الجزائر في الإستشارات الإنتخابية والإقرار في مدى دستورية القوانين العضوية والنظام الداخلي لغرفتي البرلمان، وكذا المعاهدات والإتفاقيات الدولية.

أما السيد بوجمعة صويلح، عضو بمجلس الأمة، الذي ترأس أشغال الندوة، فقد نوّه بالتجدد الحاصل في المجتمع الجزائري والذي يستحق، كما أضاف، البحث والتحليل وأوضح في ملاحظة قصيرة أن السلطة القضائية في الجزائر واكبت هذا التطور الحاصل، حيث ألغت على سبيل المثال بعض الإختصاصات التي كانت بيد الإدارة، كالقضاء الإستثنائي، مؤكدا في الأخير على أن استقلالية القضاء قضية مجتمع وثقافة.



إمدارات



إصدارات أعضاء مجلس الأمة

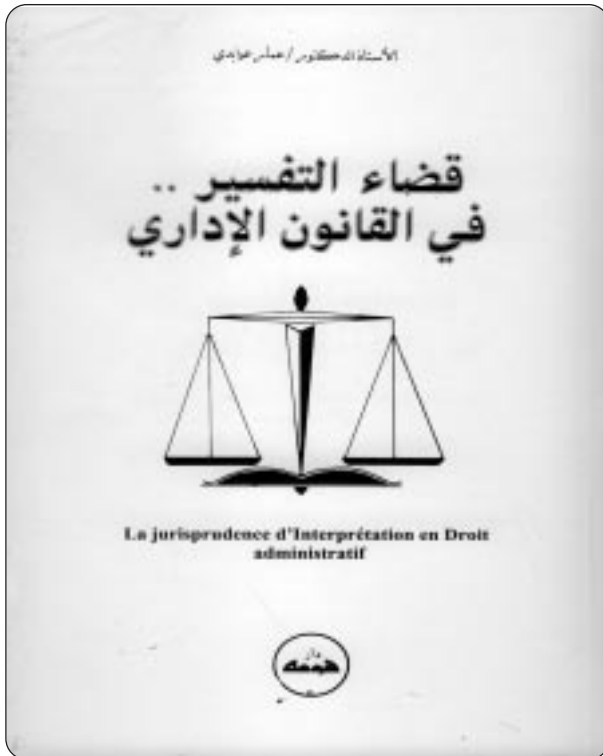
الأستاذ عمار عوابدي:

«قضاء التفسير في القانون الإداري»

صدر مؤخرًا عن دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع بالجزائر، كتاب جديد للأستاذ عمار عوابدي، عضو مجلس الأمة، وأستاذ في القانون العام والعلوم الإدارية بجامعة الجزائر، بعنوان «قضاء التفسير في القانون الإداري» (*) يعالج بالدراسة العملية المنهجية التحليلية المقارنة كافة جوانب نظرية دعوى التفسير القضائية الإدارية من حيث مفهومها ومكانتها وأساسها في النظام القضائي الجزائري، ومن حيث عملية تطبيقها وما تتضمن من تحديد للشروط الشكلية لقبولها ومراحل وإجراءات تطبيقها من طرف جهات القضاء الإداري المختصة.

كما تتضمن هذه الدراسة تحديد وتحليل عملية التفسير القضائي في القانون العام، بصفة عامة، وفي القانون الإداري، بصفة خاصة، كوسيلة قضائية. قانونية تحوزها وتمارسها السلطة القضائية المختصة في

تطبيق دعوى التفسير القضائي الإدارية تطبيقًا سليمًا وفعالًا بصورة تضمن ترسيخ دولة القانون وتكفل حماية حقوق وحريات الإنسان والمواطن في الدولة المعاصرة، بصورة عامة، وفي الدولة الجزائرية، بصورة خاصة، حيث قضاء التفسير يكمل ويدعم الدعاوى الإدارية الأخرى لإحكام عملية الرقابة القضائية على أعمال الإدارة العامة.





ويعتبر كتاب «قضاء التفسير في القانون الإداري» حلقة سلسلة كتب في ستة أجزاء تحت عنوان: «النظرية العامة للمنازعات الإدارية وتطبيقاتها في النظام القضائي الجزائري» صدرت منها ثلاثة أجزاء عن ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر سنة 1995 وأعيدت طباعتها سنة 1998 وهي:

الجزء الأول: القضاء الإداري.

الجزء الثاني: نظرية الدعوى الإدارية.

الجزء الثالث: نظرية المسؤولية الإدارية.

ويشكل كتاب قضاء التفسير في القانون الإداري، الجزء الرابع في هذه السلسلة وسيصدر الجزء الأخير، وهما يتمحوران حول كل من قضاء تقدير الشرعية، وقضاء المنازعات الدستورية.

فكتاب قضاء التفسير في القانون الإداري هذا يحتوي على مجموع الأحكام والحقائق والأساليب والمنهجيات القانونية والقضائية المترابطة والمتناسقة والمتكاملة في بناء النظام القانوني والقضائي لنظرية دعوى التفسير القضائي الإدارية، وعملية التفسير القضائي في القانون الإداري.

إن قيمة وفوائد هذه الدراسة هي إفادة كل من الباحثين وكافة رجال القانون والقضاء، وكذا كل من المشرع والنظام القضائي وتوجيههم إلى أساليب وأحكام تنظيم وتطبيق نظرية وعملية التفسير القضائي في المنازعات الإدارية بصورة مؤكدة وحقيقية وفعالة، ولا سيما في النظام القضائي الجزائري الذي تبني دعوى التفسير القضائي الإدارية منذ سنة 1963 في أهم النصوص القانونية المتعلقة بالنظام القضائي، دون تنظيم تشريعي أو تطبيق قضائي يذكران إلى يومنا هذا.

(*) د. عمار عوابدي، « قضاء التفسير في القانون الإداري»، 240 ص، دار هومو للنشر، الجزائر، 1999.



السيدة زهور ونيسي:

«نقاط مضيئة: مقالات في الثقافة والسياسة والمجتمع»

«نقاط مضيئة»(*) هو آخر كتاب يصدر للسيدة زهور ونيسي بدار الأمة للنشر، وهو عبارة عن مجموعة من مقالات شتى، ثقافية، وسياسية واجتماعية، كانت تكتبها الأديبة والمرأة السياسية الجزائرية على صفحات جريدة «السلام» المرحومة، في الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى سنة 1996، حيث توقفت «السلام» عن الصدور بصفة نهائية. وتصف المؤلفة مقالاتها هذه قائلة في المقدمة: «إنها مقالات كانت أفكارها تتبلور في خضم الأحداث والأوضاع التي كانت تمر بها الجزائر في ذلك الوقت، كانت انعكاسا صادقا لما يحدث وقتها، بل إنني لا أكون مبالغة، إذا قلت أنها كانت انعكاسا توقعيا لما حصل وحدث فيما بعد.»

وتبقى زهور ونيسي كاتبة و مثقفة ملتزمة، وفيه لمبادئ وقيم عالية وأبية تتمثل في نضال لا تخمد شعلته، إذ تقول: «لقد كتبت هذه المقالات بروح وعقل مناضلة، عاشت وتعيش الأحداث بكل مسؤولية، كتبت حين كان صراع الغاب يفرز غلبة الأقوى، على المنافس الأضعف، على مرأى ومسمع بعضهم، من

الذين يحسنون لعبة التفرج، أو لعبة الهروب، في انتظار تحديد الرؤية لمن تكون الغلبة.»



هذه المقالات الخفيفة كلها ضوء، وتعلوها الحكمة والتبصر، والنقد الوجيه والإنسانية والسماحة والإهتمام بترقية الحس المدني في المجتمع ومما يزيدها قيمة وعذوية أنها بعيدة كل «البعد» عن التحاليل المعقدة



الجافة، والتي تتطلب إكمال الفكر وتوفير الوقت».

(*) د. زهور ونيسي، «نقاط مضيئة: مقالات في الثقافة والسياسة والمجتمع»، ط. دار الأمة، 208 ص، الجزائر، 1999.

الدكتور بوجمعة صويلح:

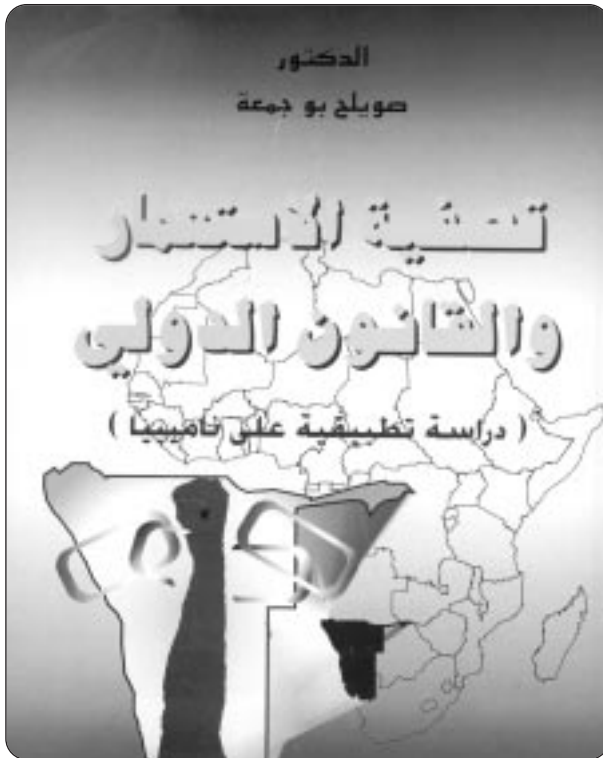
«تصفية الإستعمار والقانون الدولي (دراسة تطبيقية على ناميبيا)»

صدر حديثا عن دار نشر الجزائر- كتاب بوهراي في طبع مشترك مع دار النشر للنشر والتوزيع بعمان(الأردن) كتاب للدكتور بوجمعة صويلح، الخبير في القانون الدولي، عنوانه «تصفية الإستعمار والقانون الدولي، (دراسة تطبيقية على ناميبيا)».*

وينقسم الكتاب إلى خمسة فصول هي: (1) «الإستعمار وجذوره النظرية والعملية» (2) «إعلان منح الإستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة» (3) «تقييم الإعلان» (4) «الأسس القانونية والتنظيمية للقضية الناميبية» (5) «محاولات تسوية

القضية الناميبية وفق إعلان 1514».

إن هذا الكتاب للدكتور بوجمعة صويلح هو دراسة حازمة حول عملية تصفية الإستعمار واتصالاتها القانونية بالنصوص النظرية والعملية للقانون الدولي - والنموذج التطبيقي للدراسة هي القضية الناميبية، وتبدي لنا الدراسة مدى تعقد الواقعة الإستعمارية، كظاهرة تاريخية - جغرافية





خاصة، وبالتالي، تعقد المسار الذي وشجته حركة تصفية الإستعمار وكرستها المجموعة الدولية بإصدار قرارها 1514 يوم 14 ديسمبر 1960.

ويشكل هذا الإعلان مرحلة ونقطة انطلاق حاسمة في سبيل تصفية للإستعمار كاملة وعامة، وهو يوضح ويعزز كذلك أحكام ميثاق الأمم المتحدة الموقعة في 26 جوان 1945 بسان فرانسيسكو.

وعلى التوالي يشرع الدكتور بوجمعة صويلح في تشريح وتحليل لا مجمالة فيهما لكل من ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان لمنح الإستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والقرارات اللاحقة للجمعية العامة، بما فيها تلك التي تتعلق باستقلال ناميبيا. ويظهر المؤلف حسا رفيعا وتحكما كبيرا في ميدان القانون الدولي عندما يدرس ويبين القيمة القانونية لمختلف الوثائق الأممية، وهو يجيل نظره الناقد في فجواتها، ونقائصها، وإهمالاتها، وعيوبها المكانية والزمنية، وبنفس الدقة والحزم يتطرق لدور اللجنة الأممية لتصفية الإستعمار وملحقاتها (اللجان الفرعية).

ويبقى هذا الكتاب أداة قيمة لطلبة الحقوق والعلاقات الدولية والعلوم السياسية ولكل المهتمين بالقانون الدولي ومسألة تصفية الإستعمار.

(*) د. بوجمعة صويلح، «تصفية الإستعمار والقانون الدولي (دراسة تطبيقية على ناميبيا)»، 248 صفحة، ط. دار الجزائر. كتاب، وهران / دار النسر للنشر، عمان (الأردن)، 1999.



الأستاذ عبد الله ركيبي :

«الجزائر في عيون الرحالة الإنجليز»

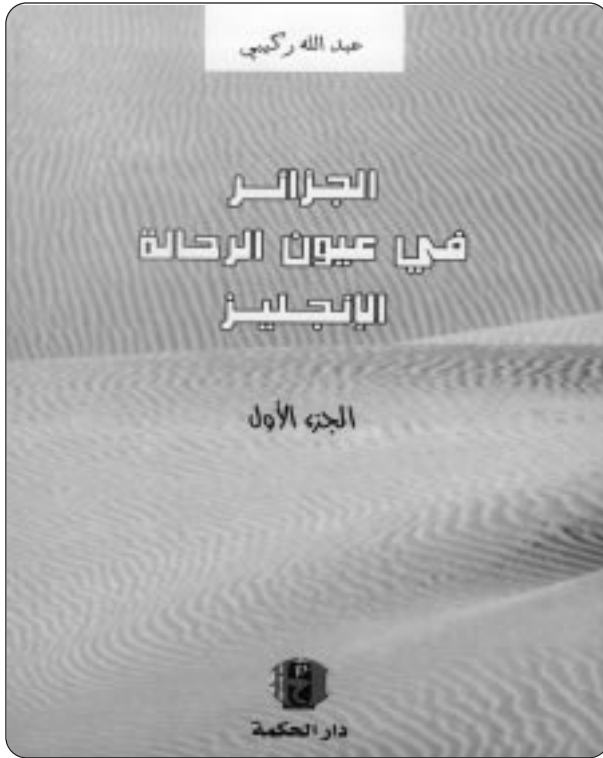
صدر حديثا بدار الحكمة للنشر، الجزء الأول لكتاب «الجزائر في عيون الرحالة الإنجليز» (*) للأستاذ عبد الله ركيبي، وهو دراسة شيقة وجد مهمة حول النصوص الإنجليزية لأدب الرحلة والسفر كتبها رحالة، ومغامرون بريطانيون يروون فيها ما رأوه وخبروه عن الجزائر في فترة الإستعمار، حتى بواخر الحركة الوطنية.

وقد خصّصت الدراسات التي تضمنها هذا الجزء الأول للرحلات - أو ما ماثالها من تجارب - التي رواها ونشرها اثنا عشر مؤلفا إنجليزيا.

وبهذا الكتاب يكون قد أسدى إلينا الأستاذ عبد الله ركيبي - وهو من ألمع وأبرز الأسماء والشخصيات الأدبية والجامعية في الجزائر - الثمرات الأولى لعمل طويل، مجهد ومضن، شرع في إنجازه عندما كان مقيما بلندن للدراسة والبحث من 1979 إلى 1981، حيث عمل على اكتشاف المطبوعات القديمة

والنادرة وشتات نصوص من أدب السفر الإنجليزية (ذكريات، رحلات، مذكرات، تقارير، يوميات...) حول الجزائر، كلها تعكس نظرة خاصة للواقع الجزائري - شعبا ووطنا وأرضا - أحيانا بموضوعية وتعاطف، وأحيانا أخرى بتعسف وتحامل.

ومن بين هؤلاء الرحالة، نجد امرأتين - إيديت هالفورد نلسون («الصحراء ملاذا») والأنسة بيثم





إدوارد («في إفريقيا الفرنسية»). وعميلا سرياً لمصالح المخابرات الفرنسية، وقد كان ضابطاً في الليف الأجنبي والمعروف تحت الرقم السري 1384 («الدورية العربية»). وقد قام الأستاذ عبد الله ركيبي بعرض النصوص المدروسة وتحديد موقعها، ومحاولة حصر ملامح شخصية المؤلفين، ورسم شامل للوقائع، وكذا الرد على الافتراءات والتناقضات الواضحة، أو التنويه بفضائلها ومزاياها.

وفي هذه النقطة بالذات، يقول المؤلف في مقدمة الكتاب: «وقد اخترت منهاجاً خاصاً في دراسة هذه الرحلات والتجارب التي تماثلها وتدخل في سياق الأحداث التي عاشتها الجزائر في فترة من الفترات، فقد ركزت على الأفكار الرئيسية وناقشتها وأبدت رأياً فيها، سواء بالنقد أو الرد أو التنويه، لذلك فإنني قد أنقل نصاً طويلاً أو قصيراً حسب الموضوع والحكم والنظرة - سلبي أو ايجابي - كذلك أقوم بتلخيص الرحلة من بدايتها إلى النهاية، مشيراً إلى الصفحات في أحيان كثيرة.»

وهكذا يكون الأستاذ عبد الله ركيبي مشكوراً جزيل الشكر على أنه أثرى البحث الجامعي الجزائري بهذا العمل المعتبر، وقد سد فجوة كبيرة في ميدان متعدد الشعب يتسع إلى الدراسات الأدبية، والسوسيولوجية والنصوص ذات القيمة شبه التاريخية.

(*) د. عبد الله ركيبي، «الجزائر في عيون الرحالة الإنجليز»، الجزء الأول، ط. دار الحكمة، 300 ص، الجزائر، 1999.

السيد أحمد طرطان:

«تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة»

صدر مؤخراً عن ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، كتاب جديد للأستاذ أحمد طرطان، عضو مجلس الأمة، وأستاذ مكلف بالمحاضرات بمعهد العلوم التجارية (المركز الجامعي لتبسة)، ومعهد العلوم الإقتصادية بجامعة قسنطينة تحت عنوان «تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة» (*)

وينقسم هذا الكتاب إلى سبعة فصول هي: (1) «المؤسسة والمحاسبة» (2) «توازن تغير وضعية المؤسسة والتوازن المحاسب» (3) «عمليات الشراء



والبيع في المؤسسة» (4) «إجراءات مواكبة لعمليات الشراء والبيع» (5) «عمليات تجهيز المؤسسة» (6) «المصاريف غير العادية» (7) «المصاريف العادية (مصاريف الإستغلال)».

إن هذا الكتاب للأستاذ أحمد طرطار هو إطلالة جديدة على محاسبة المؤسسة، وتعميق لتطبيقات المخطط المحاسبي، لكن بمنهجية مبسطة ومعالجات متميزة، تركز وجهة نظر خاصة، اكتسبها المؤلف من تجربة طويلة في مجال التدريس، والإحتكاك بمراكز العمل المحاسبي.

وتتوافق موضوعات هذا الكتاب مع كل المستويات، فهو يتضمن مفاهيم أولية للمبتدئين، للإحاطة بمبادئ ومنطلقات أساسية في مجال المحاسبة العامة، وكذلك يميظ اللثام عن بعض المعالجات غير الموضوعية والإستخدامات غير المبررة للمخطط المحاسبي الوطني، التي درج عليها البعض، وهذا بالنسبة للمتخصصين، بما يؤدي إلى تشكيل رؤية جديدة في مجال العمل المحاسبي...

كما أن موضوعات هذا الكتاب مشفوعة ببعض التمارين النموذجية، المستخرجة من دورات امتحانية متخصصة، لتدريب الطالب على اقتراح

القيود الموافقة لكل حالة من الحالات المعروضة، ومسك الوثائق والدفاتر المحاسبية بإحكام، سواء على امتداد الدورة المالية أو في نهايتها، وما يتطلب ذلك من إجراءات محاسبية خاصة ومتفردة...



(*) أحمد طرطار، «تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة»، ديوان المطبوعات الجامعية، 364 ص، الجزائر، 1999.



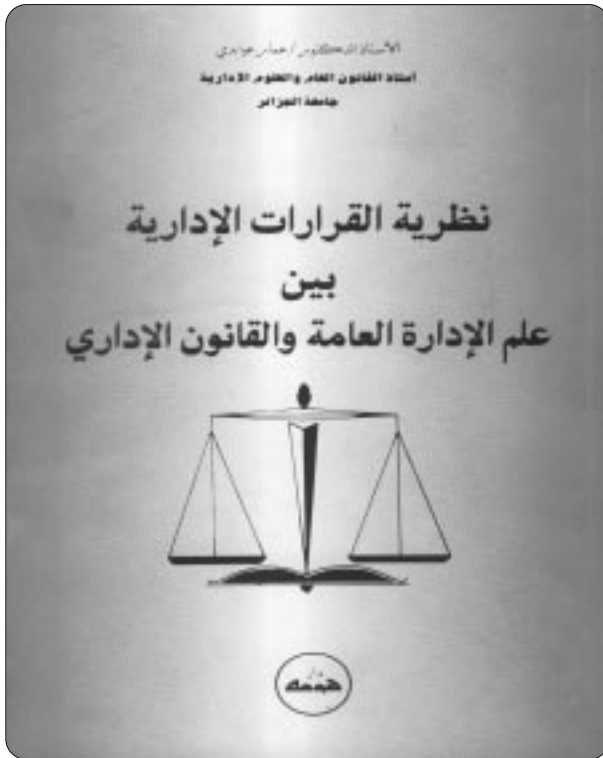
الأستاذ عمار عوابدي:

«نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري»

في إطار السلسلة القانونية التي تنشرها دار هومة، صدر عنها مؤخرًا كتاب للدكتور عمار عوابدي أستاذ القانون العام والعلوم الإدارية بجامعة الجزائر تحت عنوان «نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري» (*)

تعتبر القرارات الإدارية، من الموضوعات التي تلقى اهتمامًا ظاهرًا وقويًا من جانب علماء الإدارة وفقه القانون الإداري، نظرًا لحيوية وأهمية الدور العلمي والتنظيمي والوظيفي الذي تلعبه نظرية القرارات الإدارية من كافة النواحي العلمية والعملية والفنية والقانونية، ولأن عملية اتخاذ - تكوين أو صناعة - القرارات الإدارية هي الجانب والعنصر القوي والحركي في نظرية القرارات الإدارية، لذا يعتبر بعض علماء الإدارة عملية اتخاذ القرارات هي جوهر الوظيفة الإدارية وقلب الإدارة ومحور نظرية التنظيم الإداري. ولكن هذا الإهتمام بنظرية القرارات الإدارية كان وما زال مشتتًا، مبعثرًا بين دراسات علم الإدارة المنفصلة والمستقلة عن دراسات القانون الإداري لنظرية القرارات الإدارية، حيث تتركز وتتمحور دراسات علم الإدارة لنظرية

القرارات على الجوانب العلمية والعملية للقرارات الإدارية مثل تعريف القرار، ودراسة كيفية إنجاز عملية اتخاذ القرارات، وتصنيف هذه القرارات ودراستها، ودراسة كافة العوامل والضغوط التي تؤثر في عملية اتخاذها، وتحديد العلاقة بين القرارات الإدارية والسياسة العامة، بينما تتركز وتتمحور دراسة القانون الإداري لنظرية القرارات الإدارية على الجوانب والمقومات والعناصر والحقائق القانونية البحتة





للقرارات الإدارية، مثل تعريف القرارات الإدارية وبيان عناصرها كعمل قانوني إداري، وتميزها عن غيرها من التصرفات القانونية الأخرى مثل العقود، والعمل التشريعي والعمل القضائي، ثم دراسة عملية تكوين القرارات الإدارية وسلامتها وشرعيتها من الناحية القانونية البحتة عن طريق دراسة أركان القرارات الإدارية وفقا للتقسيمات والمعايير القانونية المختلفة، وكذا دراسة طرق ووسائل تنفيذ القرارات الإدارية والأسباب القانونية لنهاية القرارات الإدارية، ومسألة عدم شرعية القرارات الإدارية وكيفية مراقبة إنجازاتها - إلغاء وتعويضاً - والجهات المختصة - قانوناً - بهذه الرقابة.

لذا كانت ومازالت دراسة علم الإدارة للقرارات الإدارية دراسة عاجزة وناقصة بمفردها وجزئية غير جامعة، لأنها تقتصر على الجوانب الفنية والعملية والعلمية فقط، وتمهل الحقائق والجوانب والعناصر القانونية المكونة لنظرية القرارات الإدارية.

كما كانت وما تزال دراسة القانون الإداري لنظرية القرارات الإدارية قاصرة وناقصة وجزئية غير جامعة وشاملة، لأنها تقتصر وتتركز في دراستها على الجوانب والمقومات والعناصر والحقائق القانونية فقط لنظرية القرارات الإدارية، فكانت وما زالت هذه الدراسة دراسة نظرية وقانونية ومجردة من عناصر ومقومات والملاءمة الواقعية والفنية والعلمية للقرارات الإدارية.

فصار مطلوباً طبقاً للطرق الحديثة لدراسة العلوم الإدارية والإدارة العامة أن تعالج وتدرس نظرية القرارات الإدارية دراسة عملية شاملة ومتكاملة، تجمع بين الجوانب الفنية والعلمية والقانونية في ذات الوقت، أي ضرورة المزج والتكامل والتعاون بين علم الإدارة والقانون الإداري في معالجة ودراسة نظرية القرارات الإدارية من جميع جوانبها ومقوماتها وعناصرها وحقائقها الفنية والقانونية والعملية والعلمية، حتى تكون هذه الدراسة تتسم بالكلية والشمولية والعلمية والواقعية في ذات الوقت. وهذه هي الطريقة الحديثة لدراسة العلوم الإدارية العامة كتنظيم ونشاط ومنازعات.

ودراسة نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة والقانون الإداري، هي محاولة لتأصيل وتطبيق الطريقة الحديثة لدراسة الإدارة العامة والعلوم الإدارية على نظرية القرارات الإدارية، التي هي إحدى الموضوعات العديدة والمتنوعة لنظريات القانون الإداري والعلوم الإدارية والإدارة العامة.

(¹) الدكتور عمار عوابدي، «نظرية القرارات الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري»، طبع دار هوميه للنشر، 208 ص، الجزائر، 1999.



إصدارات مجلس الأمة

شرعت مديرية التسيير الوثائقي والنشريات لمجلس الأمة في إصدار مطبوعات مخصصة للدراسات والمناقشات الجارية في إطار الندوات التي تنظمها لجنة التنشيط الثقافي للمجلس، وكذا الأمسيات الثقافية.

وباكورة هذه السلسلة التي تحمل عنوان «دراسات ووثائق» جاءت في شكل كتيب (96 صفحة)، يحتوي القسم الأول المحاضرات التي ألقاها قضاة جزائريون وأخصائيون في القانون خلال الندوة التي أقيمت يوم 11 مارس 1999، بمقر مجلس الأمة، حول إشكالية استقلالية القضاء.

